

تشكل الأجنحة السياسية في إيران

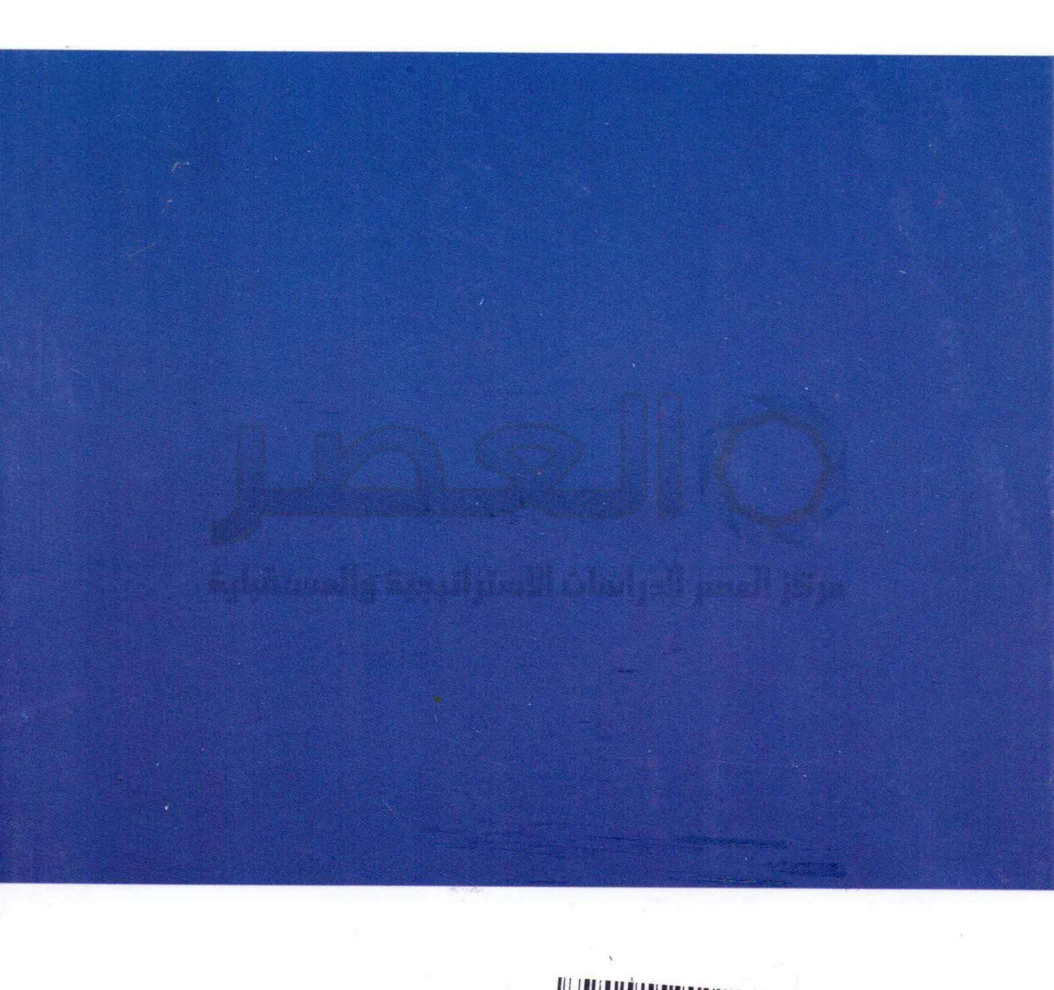
منذ الثمانينات حتى ١٩٩٧

تأليف

د. سعيد برزين

ترجمة وتحليل

د. نبيل علي العتوم


العصر
مركز العصر للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية

تشكل الأجنحة السياسية في إيران
منذ الثمانينيات حتى ١٥ أيار ١٩٩٧

مرفق معه مقابلة مع

الدكتور محمد علي همايون كاتوزيان

الدكتور: سعيد برزين

مركز العصر للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية
لندن
الموقع الإلكتروني: www.alasersfs.com
Email: alaser1427@gmail.com

دار الدراسات العلمية للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية - مكة المكرمة - بطحاء قريش
ص.ب: ١٤٧٠٠ - الرمز البريدي: ٢١٩٥٥
هاتف: ٥٣٥٥٥٦٦-٢-٩٦٦+ - فاكس: ٥٣٥٥٥٧٧-٢-٩٦٦+
Email: alaser1427@gmail.com
الموقع الإلكتروني : www.gcg-ssc.com

المجموعة الاستشارية العالمية
١٠ غرب سوميد مجاورة ١٤ بجوار محافظة ٦ أكتوبر - ٦ أكتوبر
هاتف: ٣٨٣٥٤٠٣٥ (٠٢) - فاكس: ٣٨٣٥٢٢٢٤ (٠٢)
جوال: ٠١٢٢٢٣٠٥٥٥٢
Email: GCGegypt@gmail.com
الموقع الإلكتروني: www.GCG-CO.net

الترقي الدولي: 978-977-5220-14-1
رقم الإيداع: ١٧٣٢١/ ٢٠١٢

المقدمة

منذ أوائل الثمانينيات من القـرن الماضي كانت مسألة تشكل الأجنحة السياسية مطروحة كـإحدى المسائل المحورية على الصعيد السياسي في البلاد، وتظهر مطالعة التـحولات السياسية في البلاد في هذه المرحلة وجـود أبحـاث جدية بـين الأجنحة السـياسيـة بحمـاسة ومحبـة أحيانا، وأحيـانا أخرى بمواجهة وقـتال، وهذه أرضية طبـيعية للمواجهـات السياسية في كـافة بلدان العالم، هذا بالإضافة إلى أنهـا تظهر أن المواجهة بين الأجنحة لها خـصائصها وشروطها، وأنها تدور في إطار مراعاة قانون خاص.

إن هدفنا في هذا الكتاب هو التعرف على خصائص وقوانين ظاهرة تشكل الأجنحـة، وأن نقف على تفـاصيلهـا، وأن ندرس المسألة من وجهة نظر العلوم السيـاسية، أي أن نسأل ما هي فوائد ونتـائج مثل هذه الـظاهرة الاجتـمـاعيـة، وهل نسـتطيع التكهن بمستقبلها أم لا؟

هذه المسألة طالعناها بحيادية، وعرضناها بنحو علمي نرجو أن ينال متابعة القارئ ونقده؛ ليصل إلى نتيجة ورأي ناضج.. وإذا استطاع هذا الكتاب تشريح ظاهرة تشكل الأجنحة إلى حد ما فإن القراء الكرام يستطيعون ـ وبخاصة طلاب الجامعات في العلوم الاجتماعية ـ إبداء الرأي واتخاذ القرار، وبهذا يكون المؤلف قد وصل إلى هدفه.

إننا في هذا الكتاب نعرض دراسة لظاهرة تشكل الأجنحة السياسية من عدة جوانب، منها: الفكر الحزبي، تعريف تشكل الجناح، تشكل الأجنحة كمرحلة تاريخية، تأثير تشكل الأجنحة على الصعيد السياسي، تشكل الأجنحة والتنمية الاقتصادية والسياسية، وبالتالي تبلور الأجنحة في نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

الفهرس

خصائص تشكل الأجنحة
الفكر الجناحي والفكر غير الجناحي

لقد ظل ما نسميه بالفكر الجناحي حوالي السنة في إيران، وكان مؤيدو ومروجو هذا الفكر وهذه النظرية هم أعضاء منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية الإيرانية، وقد بدأوا أبحاثهم من خلال مقالات تحت عنوان "اتجاهات سياسية" في النشرة نصف الشهرية "عصر ما" (عصرنا)، وقد انتشرت بسرعة في كافة النشرات، وتفاوتت ردود الأجنحة والمحافل السياسية الأخرى حول هذه الأبحاث؛ فأيدها البعض وكذبها البعض الآخر. وقد ابتكر مجاهدو الثورة الإسلامية الإيرانية أسلوبا سياسيا وفكريا في هذا المجال، فبالإضافة إلى عدم اعترافهم بوجود الأجنحة السياسية طرحوا أفكارا مخالفة للمعتاد في المجتمع الإيراني جاءت فارغة

من الأحاسيس، وفـي إطار استدلائي، وكانت هذه خطوة مـهمة في تطور وتقدم الفكر السـياسي في إيران. ونحن لا نريد أن نؤيد أو نكذب سيـاسة أو أسلوب منظمـة مجاهدي الـثورة الإسلامـية الإيرانية كـجماعـة سياسـية، ولكننا نسـتطيع أن نقول: إن الرأي المطروح في الكتاب لا يريد النـقاش مع أبحاث منظمة مـجاهدي الثورة الإسلامية الإيرانية.

في حين إننا في بعض جوانب أبحـاث تلك المنظمة لنا رأي مخـالف شرحناه في أكثر من مـوقع. ويستطيع القارئ الفـضولي المحب للاطلاع أن يقـارن بين تلك الآراء، وأن يتـخذ قـراره في مواجهة منظمة مجاهدي الثـورة الإسلامية الإيرانية التي كانت أول من طرح الفكر الجناحي، حيث ظهر خطان فكريان مخالفان:

الخط الأول كـان يعتـقد أن لا وجـود للأجنحة وتشكلهـا أساسيـا، ولا يستدعي الدراسة، وأصحـاب هذا الرأي ـ وأغلبهم من داخل النـظام ـ لم يكونوا حـــريصين على البـــحث في هذه المواضيع؛ لأنهم يـنسبون مـسألة الأجنحة لمؤامـرة أجنبيـة؛ حيث تعتبـر هذه المنظمة تشكل الأجنحة نوعـا من الضعف في النظام، كما أنهم لم يهتمـوا لبحث هذا الموضوع إلا في نطاق محدود بين رجال السيـاسة وعلماء الدين، إضافة إلى سعـيهم للحيلولة دون تشكل الأجنحة. وقد كان يقلق هذه المنظمة أن يؤدي نمو وسيطرة الأجنحة الـسياسـية إلى ضـعف أساسي في الحكومـة، وأن يمهد

لصراعات داخلية خطيرة، ومن ثم ضعف وأفول النظام الإسلامي في نهاية المطاف.

أما الخط الثاني: فهو يشارك الخط الأول الرأي في الكثير من اعتقاداتهم، إلا أن له موقفا سياسيا متفاوتا. وعلى عكس جماعة الخط الأول، كان أعضاء جماعة الخط الثاني معارضين لنظام الجمهورية الإسلامية، ويعتبرون أن بحث تشكل الأجنحة مؤامرة خططت لها الحكومة الإسلامية وعملت على إشاعتها. وقد كان أعضاء الجماعة الثانية يعتقدون أن بحث تشكل الأجنحة غير ضروري؛ لأنه مبني على وهم وخيال، وكانوا يعتقدون أنه في حال وجود اختلافات بين مسؤولي الحكومة فيجب اعتبار ذلك من قبيل تصفية الحسابات الشخصية وخصوصية المنافسة للحفاظ على المصالح الشخصية.

وكان أفراد الجماعة الثانية يعتقدون أن الحكومة الإسلامية أوجدت حالة من الوهم بين الأجنحة؛ حتى يعتبر الشعب أن هناك حرية نسبية موجودة في جهاز الحكومة وفي المجتمع، وبالتالي يمكن الاطمئنان إلى أن حركة التغيير والتحولات الاجتماعية تتم عن طريق الحوار والوسائل السلمية.

قلنا إن أفراد الجماعة الأولى كانوا بين الأنصار والمسؤولين في الحكومة، أما أفراد الجماعة الثانية فكانوا معارضين بقوة للجمهورية الإسلامية، وكان منهم إيرانيون وأجانب. ويمكن اعتبار الجماعتين من مروجي الفكر غير الجناحي؛ لأنه على رغم

الأسباب والدوافع المتفاوتة لم يكونوا يعتقدون بتشكل الأجنحة السياسية.

ووجدت جماعة أخرى تعتبر أن تناول تشكل الأجنحة يعتبر مؤامرة أجنبية ليست من جانب الحكومة، حيث كانت تعتبر ذلك واقعا سياسيا، وأن الأجنحة السياسية موجودة، وبينها مباحثات واقعية.

وكانت نفس هذه الجماعة تفتقد التعرف إلى ماهية الأجنحة وأهميتها، وضرورة جعلها شفافة، وتوضيح المحادثات فيما بينها، إضافة لذلك يجب الاعتراف بحقوق الأجنحة، وجعلها رسمية؛ حتى تستطيع التمهيد للتطور السياسي، ومن هنا يمكن اعتبار هذه الجماعة من أنصار الفكر الجناحي.

تعريف تشكل الأجنحة:

بداية نقول: إنه لا يوجد في العلوم السياسية توافق عام ودقيق بشأن اصطلاحي "جناح" و" تشكل الجناح". وفي الدراسات التي تمت في هذا المجال جاء اصطلاح تشكل الأجنحة في ثلاثة مفاهيم:

١- بمعنى تشكل جماعة داخل حزب سياسي.

٢- بمعنى تشكل جماعة في حرب داخلية.

٣- بمعنى منافسة داخل نظام حكومي.

إن أغلب الدراسات الجامعية كانت حول المفهوم الأول، ويمكن التكهن بالسبب؛ فأغلب دراسات العلوم الاجتماعية في البلدان المتقدمة تدور حول المسائل والمشاكل الحالية والتاريخية لهذه المجتمعات، والأنظمة الحزبية في هذه البلدان موجودة منذ مئات السنين، ولها تجارب، وهي تعتبر أن تشكل الأجنحة السياسية مسألة مهمة وضرورية وفورية لها تأثيرها في شؤون السياسة اليومية؛ ولهذا فإن الدراسات التي تعدها الجامعات ومراكز الدراسات حول هذه المسألة تأخذ في الاعتبار تأثيرها في حياة الناس؛ ولذلك فإن البحث بشأن تشكل جماعات داخل الأحزاب ليس مسألة خاصة بالجامعات والأكاديميين والأوساط المتخصصة، ولا تحد منه الوساوس العلمية والمنطقية.

أما المفهوم الثاني، أي تشكل جماعة في حروب داخلية، فقد كان موضع اهتمام للأدلة التي عرضناها؛ ذلك أن ظاهرة الحرب الداخلية ليست كمسألة التحزب التي لا تتكرر، ولهذا فإنها ليست بأهمية المفهوم الأول التي لم يتم الاعتناء بها كثيراً.

والمفهوم الذي يعنينا في هذا الكتاب هو المفهوم الثالث، أي المنافسة داخل النظام الحكومي للبلاد.

في الأدب السياسي الموجود في إيران تم التعبير عن اصطلاحي الجناح وتشكل الجناح بمعانٍ مختلفة، وهذا دليل على أهمية المسألة على الصعيد السياسي في البلاد.

وفي بعض الأوساط الرسمية والخصوصية يوجد معنى سلبي لاصطلاحي الجناح وتشكل الجناح، وهي تعني: التفرقة، الاختلاف، الفساد، الانتهازية، المصلحة الخاصة، الضغط الداخلي، عدم الاستقرار في نظام الحكم. كما أن اصطلاح جناح وتشكل الجناح وجد له معنى جديد إيجابي، ويشار هنا إلى وجود الحرية، التعاون والتعايش، السلام، الاستقرار، النضوج، والتعقيد في النظام.

ويمكن القول إن المفهومين صحيحان، أي أن تشكل الأجنحة يمكن أن يكون عنصر قوة وتقدم وتطور لذلك النظام ـ وسنشير إلى ذلك فيما بعد. أما الآن فنقول إن المفهومين ومعانيهما كانا موجودين في إيران. بعبارة أخرى، فإن تشكل الأجنحة الذي حدث بعد ثورة عام ١٣٥٧هـ ١٩٧٩/م، كان يهدف إلى تحقيق الاستقرار السياسي للنظام ، ولإيجاد أجهزة ومؤسسات سياسية ناضجة، ومتقدمة أيضا.

فبعد ثورة عام ١٩٧٩م كان لدينا النموذجان الإيجابي والسلبي، وكمثال على ذلك، فأثناء تشكل الأجنحة في بداية ثمانينيات القرن الماضي حدثت نزاعات دامية بين أنصار النظام جديد التأسيس ـ النظام الجمهوري الإسلامي والمعارضين (وبخاصة أنصار منظمة مجاهدي الشعب، ورئيس الجمهورية الأسبق أبو الحسن بني صدر، ومنظمات شيوعية صغيرة منها فدائيو الشعب

"الأقليـة") ومنظمة النضـال لتحرير الـعمال، وبعض المنـظمات اليسارية الصغيرة.

هذا النوع من تشكل الأجنحة يمكن اعتـباره نموذجاً لتشكل الأجنحة السلبي الذي تسـبب بنزاعات مريرة ودموية ومـدمرة في المجتمع.

أما تشكل الأجنحة في أواسط التسعينيات من القرن الماضي - وحسب اعتـقاد المؤلف- فقد كـانت متفاوتة الأهـمية، ومع أن تأثيرها الاجتماعي الإيجابي لا يمكن تقديره، إلا أنه يمكن اعتبارها إيجابية، ولها تأثير على تقدم الفكر والعمل السياسي على المستوى الوطني. ولإدراك هذه المسـألة بشكل أدق سنوضح ماهيـة تشكل الأجنحة من عدة جوانب مختلفة:

١- الخاصية الداخلية

نحن نسـتفـيد من اصطـلاح تشكل الأجنحة للإشـارة إلى توجهـات متـبادلة داخل الجهـاز السيـاسي، ولا يستـفاد من هذا الاصطلاح للإشارة إلى توجه داخل الجهـاز الحكومي مقابل توجه خارج الجهاز الحكومي؛ فمـثلاً إذا وجد تيار فكري داخل الحكومة يدعو إلى ضرورة المواجهة السلمية مع إحدى الحكومات المجاورة، وفي المقـابل يوجـد تيـار فكري خـارج الجـهـاز الحكومي ينادي بضرورة المواجهـة العدائية مع تلك الحكومـة المجاورة، فلا نصف هذين التـوجهين "بالجناح"؛ فالرأي الأول رأي حـكومة، والرأي

الثاني رأي أبو زبسيوني (معارض). أما إذا كان التوجهان داخل الحكومة، ففي تلك الحالة يمكن وصفهما بالتيارات الجناحية. وعلى هذا الأساس فإننا نجد أعضاء من الجناح هم في الأجهزة الحكومية المختلفة، وكذلك فإن هناك أنصارا ونشطاء للجناح خارج الأجهزة الحكومية، ولكن أغلبية الأعضاء يكونون داخل الجهاز الحكومي.

٢- العامل الخارجي

إن تشكل جناح في أي نظام يتم تشجيعه في البداية، ثم يبرز عندما لا تكون القوى بين ذلك النظام والأنظمة الأخرى متعادلة، كيف ذلك؟ إن تشجيع تشكل جناح في نظام ما يتم إما لكونه أقوى من الأنظمة الأخرى، أو أنه أضعف كثيراً ومتأخر جداً عن تلك الأنظمة. بعبارة أخرى يتم تشجيع تشكل الأجنحة عندما يكون النظام قوياً أو عندما يكون ضعيفاً فهو يتجه إلى الأقوى، فهاتان الحالتان تحكيان عن التغير والتحول، ويمكن حدوثهما عند عدم التعادل النسبي بين قوة النظام مع الأنظمة الأخرى، مثلاً، إذا كان نظام حكم في منطقة من العالم ـ كالخليج الفارسي ـ يتجه إلى وضع ضعيف ويصل إلى مرحلة الانهيار فإن تشكل الأجنحة في هذا النظام يصبح قوياً، وبالعكس، إذا كان النظام قوياً ونامياً ووصل إلى درجة من القوة تكون فيها وحدته الداخلية في مواجهة الأخطار الخارجية ليست من الأولويات المهمة ففي هذه الحالة يجد هذا النظام الفرصة والإمكانية والوقت للتفكير

في شؤونه وتبادل وجهات النظر، وإعطاء المجال للقوى الداخلية، وهي في الواقع تشجع تشكل الأجنحة.

٣- عدم الشفافية

لا توجد للجناح صفة رسمية وحقوقية، أي لا وجود لتنظيم وتشكيلات معترف بها رسميًا من الناحية القانونية، أو أن هناك توافقاً تقليديًا أو عرفاً اجتماعيًا تعترف به ،وهنا نورد نموذجين ، نموذج لشركة تجارية بسبب نشاطها وفعاليتها يجب أن يتم تسجيلها، فيها رئيس، ومجلس إدارة، ومحاسب، وسكرتير، عنوان، ومكتب، ورخصة، وتعمل طبقاً للضوابط القانونية. بعض المؤسسات الاجتماعية لا يتم ترخيصها، ولكنها تم تعريفها من الناحية التقليدية والتقاليد الاجتماعية، ومنها: جمعيات التعزية، والجماعات الخيرية والأدبية والرياضية، التي تجتمع عدة مرات في الأسبوع أو الشهر، وتمارس نشاطها الديني أو الأدبي أو الرياضي، مثل هذه المؤسسات الاجتماعية لا يتم تسجيلها وترخيصها، ولكنها من الناحية التقليدية والأعراف الاجتماعية يتم الاعتراف بها.

الجناح ليس له أي من هاتين الحالتين بشكل مطلق، أي ليس له صفة حقوقية ولا صفة تقليدية، ويمكن القول إن الحالة غير الرسمية للجناح تجعله قريباً من المؤسسات التقليدية، ولكن الجناح لم يصل إلى درجة من الرشد والتكامل بحيث تجعله مقبولاً

وأن يكون موضع توافق عام. وفي الواقع فإنه في اللحظة التي يصل فيها إلى تلك الدرجة أو يتخطاها قليلاً، فإنه يفقد صفة الجناح عمليًّا، ويتحول إلى جماعة سياسية، جماعة ضغط، نقابة، أو حزب؛ ولهذا السبب فإن للجناح ماهية هلامية، لا يمكن بسهولة التعرف عليها.

إذن، الخاصية البارزة للجناح هي عدم الوضوح، أي لا نستطيع تشخيصه والتعرف عليه، وبالعكس فإن الحزب السياسي يمكن معرفته، وتشخيص مكان التجمع، الكوادر الرسمية، كيفية الانتخاب، وتعيين الرئيس، الأهداف الاجتماعية، وبرنامج عمل معلن، فالجناح السياسي يريد أن يكون له مثل هذه الخصائص، ولكنه يفتقدها من الناحية العملية، وإذا امتلكها يتحول إلى حزب سياسي.

الأجنحة السياسية ليس لها اسم رسمي، ويمتنع بعضها عن التسمية أو اتخاذ اسم، ومعظمها ليس لها مراكز تجمع، وضعها القانوني والاجتماعي غير معروف، وهي تأخذ عدة أوضاع؛ فاليوم هي في لون وغداً بلون آخر. وبشكل عام فإن كثيراً من الأجنحة تعتبر أن الاعتراف بها رسميًّا يغاير مصالحها السياسية، وهذا الوضع غير الشفاف سببه الأوضاع والظروف الاجتماعية لتشكل الجناح، وهذا يظهر في تصميم زعماء وأعضاء الجناح للإبقاء على نوع من الحجاب والستار حول نشاطاتهم.

أحياناً، لا تعرف الأجنحة نفسها كتيار معروف، وتطرح نفسها تحت عناوين أخرى؛ وسبب ذلك أنه لا توجد سوابق تَحَزُّبٍ لها، كما أنه ينظر لها كظاهرة اجتماعية جديدة نظرة شك وتردد وتشاؤم، حيث يبرز ذلك من خلال عدم اعتناء رجال السياسة بهذه الأجنحة التي قد تتحرك للقضاء عليهم.

٤- ثلاث حلقات متكاملة

يعتقد أغلب المحللين السياسيين أن تشكل الأجنحة حلقة في سلسلة مكونة من ثلاث حلقات، حيث يتشكل الجناح بين هذه الثلاث حلقات: الحلقة الأولى حلقة محفل الميل السياسي، والحلقة الثانية حلقة تشكل الجناح، والحلقة الثالثة حلقة الحزب. حلقة محفل الميل السياسي (أو الوسط الميال للسياسة) أسهل من حلقة تشكل الجناح، ولكن حلقة الحزب أكثر تعقيداً من حلقة الجناح.

سلسلة تشكيل الحزب السياسي بدوره يصل المجتمع المغلق بالمجتمع المنفتح، والتفاوت الأساسي بين المجتمعين هو أنه في المجتمع المغلق تكون السياسة خاصة بالرجال، وخاصة الرجال الأقوياء في الدولة. يأتي بعدهم التجار، ثم أصحاب الصناعات ورجال الدين أصحاب النفوذ، في حين في المجتمع المنفتح يكون الحق لكل المواطنين للمشاركة في تقرير مصيرهم الاجتماعي.

في الحلقة الأولى، أو حلقة محفل الميل السياسي (أو الوسط الميال للسياسة) فإن الفعاليات السياسية أمر خصوصي وشخصي، الفعاليات السياسية تعرف كوفاء شخصي لفرد مقتدر، مثال ذلك الوفاء بين صديقين، وكمثال أدق العلاقة بين الدرويش وشيخ المتصوفين. وهذه العلاقة لها وجهان، فمن جهة طاعة الدرويش لشيخ الطريقة الصوفية بشكل مطلق، ومن جهة ثانية الاهتمام الشخصي والخاص من الشيخ باحتياجات الدرويش وقيادته في الطريقة الصوفية، هذا النوع من العلاقة المعنوية بين الدرويش والشيخ موجودة في البعد السياسي بين السياسي الفعال والسياسي الزعيم، هذه العلاقة خصوصية إلى حد لا تتدخل فيها ضوابط قانونية، وهذه العلاقة توجد بكثرة في المجتمع المغلق أكثر منها في المجتمعات الحديثة ـ الحديثة من حيث البعد التكنولوجي وميزان النظام الاجتماعي.

قلنا إن مرحلة تشكيل الجناح أعلى من مرحلة الوسط الميال للسياسة، وأقل من مرحلة التحزب والميل الحزبي، وتكمن مرحلة الحزب من خلال تشكيل أحزاب سياسية عندما ترجع القوى السياسة إلى الشعب لاكتساب القدرة، وعندها من جهة أخرى يتكون الرأي لدى قطاع كبير من الشعب بأن لهم حقا بالمشاركة في تقرير مصيرهم.

وإذا تم التحول من حلقة الجناح إلى حلقة الحزب تظهر ظروف جديدة تكون فيها الفعاليات والنشاطات السياسية في إطار الأحزاب أكثر رسمية وأكثر شفافية وأكثر ثباتاً. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن وضع سيناريو يشخص مئة في المئة التحول من حلقة تشكيل الجناح إلى حلقة الحزب، فهناك عشرات العوامل في إيجاد الظروف، ولكن يمكن التكهن بالإطار الكلي لهذا التحول.

٥- الخصائص الهيكلية

خاصية أخرى من خصائص الجناح هي كيفية هيكلته، فالجناح السياسي له هيكل منظم، وعادة يكون في قلب الجناح نواة صغيرة لها خبرة وفعالية، وقد أمضى أعضاؤها سنوات في نشاط منظم ومركز، إذ يعرف بعضهم بعضاً بشكل جيد.

إن قوة المعتقدات والمواقف المشتركة والترابط ومسألة الزعامة يحلونها فيما بينهم، وبالتنسيق فيما بينهم، حيث يقدمون على أي عمل. وقبل أن يأخذ الجناح شكلاً معيناً وتصبح له قاعدة اجتماعية وفعالة تتشكل هذه النواة الصغيرة، وتصبح مركز ثقل الجناح، وتتولى النواة المركزية مسؤولية زعامة الجناح، وتحتفظ النواة المركزية بمفعولها حتى يأخذ الجناح موضعه القانوني تقريباً. وفي إطار تشكيلات وهيكلة الجناح يكون مرتبطاً بإحدى المؤسسات. وبعبارة أخرى فإن الهوية التي يكتسبها الأفراد تحت عنوان أعضاء الجناح تكون قريبة من الهوية الحرفية والمهنية للأعضاء، وفي أغلب الأحيان تنعكس العلاقات المهنية والحرفية

في عــلاقات نشطاء الجناح، وتؤثر في واقع الجناح إلــى درجة أن ظاهرة البيروقــراطية الحكومية تتحول إلى نشــاط، وتكتسب قدرة وقوة، ولا تبقى مــجرد إجراءات بيروقراطية. وخلال هــذا التغير والتحول الذي تمخض عن مؤسسة اجتــماعية جديدة اسمها الجناح السياسي تنتقل العلاقات الــتي كانت موجودة في الجهاز الحكومي بعينهــا إلى هيكلة الجناح، وهذا ينطبق على المصــادر والإمكانيات المالية، بمعنى أن الجناح يســتفيد عــادة من مصدر أو عدة مــصادر ماليــة حكوميــة، وتعمل الاستــفادة من هذه المصادر عــلى تقوية العــلاقات بين الجناح والجــهاز الحكــومي الذي تكون منه الجناح، وتبقى هيكلة الجناح من الناحية الجغرافية ـ وفي كثير من المواضيع ـ محدودة في منطــقة ومدينة، ولا تكتسب صفــات البلد الشاملة والوطنية؛ وهذا يعود إلى سبب مــحدودية قدرة النواة المركزية في التوسع والحفاظ على العلاقات الإدارية.

إن توسعة إدارة الجناح تكون ممكنة في ظروف يتعامل الجناح فيها مباشرة وعلناً مع مصادر وإمكانات الأجهزة الحكومية التي لها صفة الشمولية والوطنية حيث يبسط نفوذه.

وفي الجناح يتم تقسيم العمل؛ فــالنواة المركزية تتولى زعامة الجناح، أما الأعمــال الأخرى مثل تهيئــة الإمكانيات، والتخطيط اليومي، فــهي أمور أخــرى، لكن ومن منطق أن علاقــات شبكة الجناح تتصف بخصوصية قوية، وبتخصــصية ضعيفة، فإن تقسيم العمل يرتبط بالابتكارات الفردية والشخصية.

توجـد منافسـة بين الأجنحة، تصل ـ أحـياناً ـ إلى درجـة المنافسة المنظمـة، أما نشاط الأجنحة فغيـر ثابت؛ أحياناً يكون في أوجـه، وأحـياناً يضـعف ويتـراجع كـثـيـراً، ولكن على عكس الأوساط السيـاسية التي لا تعمر طويلاً فإن الأجنحـة تتمتع بدورة نشاطات أطول، وطبعاً فإن التنـافس بين الأجنحة يكون لاكتساب القدرة السيـاسية. وفي ظروف يمكن أن تتزايد المنافسـة، مثلاً عند الانتخابـات، ويتزايد معها الـتنافس بين الأجنحة، وعلى العكس من ذلك فهناك ظروف تنعدم فيهـا المنافسة، مثلاً: خلال الدورات الانتخابية فإن فعالية الأجنحة تضعف إلى حد ما.

ويتـفاوت وجود نـظام إيديولوجي للأجنحة، وكـذلك في مستـوى البرامج، وفي بعض الحالات يكون للجناح جـهاز فكري منظم، وفي بعـض الحالات لا يـكون للجناح مـثل هذا الجـهـاز الفكري المنظم.

إن وجود نظام إيديولوجي يتوقف بشكل كبير على المواجهة الإيديولوجـية في المجـتمع، وتـاريخ المواجهـات الإيديولوجيـة، فبعض المواقع وبعض المراحل التاريخيـة تسمح وتتطلب مواجهات أيديولوجية كثيرة.

بشكل عـام لكون كل جناح ينمو في ظروف مـتفـاوتة وله خصوصياته؛ فإن هيكلة الجناح ونفوذه في الجهاز الحكومي وقدرته على المنافسة ووجود نظام إيديولوجي والتـخطيط له تكون متفاوتة بين الأجنحة.

تأثير تشكل الأجنحة على الصعيد السياسي

كما قلنا في بداية هذا البحث، إن التأثير طويل المدى لتشكُّل الأجنحة على الصعيد السياسي. هو نوعان: فمن جهة يمكن أن يضعف النظام وتكون له نتائج سلبية، وحتى مدمرة، ومن جهة أخرى يمكن أن يكون هذا التأثير إيجابيًّا على الأوضاع، ويساعد على تكوين جوٍ سياسي صحيح، وبخاصة تأسيس مؤسسات سياسية ناضجة، وأن يسهم في إيجاد نظام مستقر.

وللمزيد حول هذه المفاهيم نوضح أن المقصود بضعف الحكومة هو أنها غير قادرة على حل المسائل والمشاكل في البلاد، وبالتالي تصبح الحكومة غير قادرة عندما تفقد شرعيتها، أي تصبح غير قادرة على توجيه الحكم، فلماذا يجب على أفراد المجتمع أن يكونوا أوفياء لها؟

الحكومات تتفاوت شرعيتها، فهناك الشرعية الثورية (أي الوصول إلى الحكم عبر ثورة جماهيرية)، ثم الشرعية الإلهية (أي أنها تعتبر نفسها نائبة لله)، ثم الشرعية الديمقراطية (أي أنها وصلت إلى الحكم بالانتخاب من جانب الأكثرية)، وهناك الشرعية العلمية (أي أنها تعتبر نفسها ممثلة لطبقة علمية وخاصة من الشعب). وعلى أية حال فإن زوال هذه الشرعية لأي سبب كان يجعل الحكومة غير قادرة على القيام بمهامها، وتنفيذ برامجها، وبالتالي تصبح ضعيفة، وربما تسقط.

وعلى العكس، فإن تزايد شرعية الحكومة يجعلها أقدر على تنفيذ برامجها؛ فتزايد الشرعية معناه أن الشعب يؤيد بقوة الحكومة، ويعتبر بقاؤها طبيعيًا وضروريًا، ويقبل بالتالي كل أعمالها، وهذا يساعد الحكومة في تنفيذ قراراتها، والشعب يدعم تلك القرارات. وتوجد رابطة مباشرة بين تشكُّل الأجنحة والشرعية، أي أن تشكُّل الأجنحة يستطيع أن يدعم شرعية الحكومة أو يضعفها، وهذا يرتبط بالشكل أو الوضع الذي يتخذه تشكُّل الجناح في المجتمع، فإذا كان تشكُّل الجناح إلغائيًّا، بمعنى أن الهدف الاستراتيجي للأجنحة هو إلغاء بعضها البعض من الوسط السياسي، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى إضعاف النظام، وإذا كان هدف تشكُّل الأجنحة غير إلغائي، فإنه سيؤدي إلى تقوية شرعية النظام.

وسبب ذلك هو أن تشكُّل الجناح الإلغائي بهدف إلغاء الأجنحة المنافسة يضعف النظام لسببين: **الأول**، عندما يلغي أحد الأجنحة جناحاً آخر فإنه يلغي أحد قواعد النظام الاجتماعي، وبذلك تصبح القاعدة الاجتماعية وشرعية النظام محدودة، **والثاني** هو أنه إذا لم يستطع أحد الأجنحة القضاء على جناح آخر ففي هذه الحالة تسود حالة معتمة وغير شفافة، أي أن القوى داخل النظام تشل بعضها البعض؛ لأن الجميع لا يستطيعون الحركة، ويصل الجميع إلى طريق مسدودة، النتيجة أن الحكومة تصبح غير قادرة على تنفيذ برامجها في المجتمع.

أما إذا كان هدف تشكل الأجنحة غير إلغائي فإن الحكومة تتزايد شرعيتها، لماذا؟ لأن هدف الأجنحة ليس القضاء على بعضها البعض، بل هدفها كسب المزيد من آراء الشعب عن طريق المواجهة العلنية مع الأجنحة المنافسة، فالهدف إذا كسب القدرة عن طريق مزيد من الشرعية التي يتم الوصول إليها عن طريق المواجهة القانونية مع المنافس، وفي النتيجة فالأجنحة توجد قاعدة اجتماعية أوسع وشرعية أكبر للنظام.

إن تشكُّل الأجنحة الإلغائية وغير الإلغائية لعبتان متفاوتتان ومختلفتان، ولكل منها قواعدها ونتائجها.

الائتلافات المتغيرة

خلال مدة قصيرة كان أهم تأثير لتشكُّل الأجنحة على الصعيد السياسي أنه أنهى الاحتكار في السياسة، ولم يسمح لأي جناح أن يحتكر الشؤون السياسية ويبعد أو يقضي على الأجنحة الأخرى.

في الواقع ومن الناحية التكنيكية، فإنه ـ وفي كل مرة ـ إذا أراد أحد الأجنحة احتكار السلطة فإن الأحزاب الأخرى تشكِّل فوراً ائتلافاً وجبهة قوية في مقابل الجناح الساعي للاحتكار، وهذه الجهة يمكن أن تكون رسمية، لكنها في أغلب الأحيان لم تكن رسمية، وتتكون بشكل طبيعي، وتشكُّل الأجنحة كان مدعاة

لدخول منافسين جدد إلى المعركة السياسية، ويبدأ العمل السياسي بنشاط في الدولة لتثبت وجودها. ونشير إلى بعض النماذج:

لقد اعتبر تشكُّل الأجنحة في انتخابات المجلس الرابع (١٣٧١ هجري شمسي) ١٩٩٢م والدورة الخامسة لرئاسة الجمهورية (١٣٦٨ هـ.ج) ١٩٨٩م تحت عنوان "مصلحة المفكرين" في مقابل جناح تحت عنوان "المتشددين"، وهذا يعود إلى كيفية انتهاء حرب الثمانية أعوام مع العراق. ونحن نعلم أن استراتيجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية لفتح طريق كربلاء والتحرك باتجاه القدس لم تتحقق رغم التضحيات الوطنية العظيمة.

لقد جرت انتخابات المجلس الرابع والانتخابات الخامسة لرئاسة الجمهورية بعد انتهاء الحرب، وحتى ذلك الوقت كانت القوى الموصوفة "بالمتشددة" تشكل أكثرية المجلس، وكان يتولى رئاسة المجلس حجة الإسلام كروبي، والوزارة كانت بيد المتشددين، حيث كان رئيسها آنذاك المهندس موسوي، وبعد الحرب تشكل ائتلاف جديد في مواجهة المجلس والوزارة، وقد تشكل هذا الائتلاف من قوى جناح اليمين وجناح الوسط، حيث كانت استراتيجيته مبنية على إعمار المناطق التي دمرتها الحرب، وفي سياسته الخارجية اعتمد أسلوباً واقعيًا. وعلى هذا الأساس دخلوا الوسط السياسي، وقد وجهوا ضربة قاسية للمتشددين حين

أخذوا المجلس منهم، ثم ـ وبتعديل دستوري ـ وضعوا منصب رئيس الوزراء، وألحقوا صلاحياته بمنصب رئيس الجمهورية، وقد تولى رفسنجاني رئاسة الجمهورية، وناطق نوري رئاسة مجلس الشورى.

وقد تغير هذا الائتلاف قليلاً في الانتخابات السادسة لرئاسة الجمهورية؛ ففي هذه الانتخابات تنافست الأجنحة المختلفة، وقدمت برامج اقتصادية وثقافية متفاوتة، فكانت النتيجة أن فاز رفسنجاني للمرة الثانية برئاسة الجمهورية. وبعد الانتخابات قام جناح اليمين بتحرك سياسي لنيل مقاعد في الوزارة، كما قام جناح الوسط بمثل هذا التحرك، ولكن جناح اليسار بالمقابل قام بتحرك مواجه، فكان تشكيل حكومة رفسنجاني لمنفعة وصالح جناح اليمين، وبرز توازن سياسي جديد بين أجنحة النظام.

وفي هذه النماذج نستطيع مشاهدة ائتلافات متغيرة. وبشكل عام فإن الأجنحة السياسية كانت مستعدة لتشكيل ائتلاف مع منافسيها السياسيين، ولكن هذه الائتلافات تمتاز بكونها متغيرة وغير ثابتة؛ حيث كان الجناح الحاكم يشهد ائتلافات قصيرة الأجل، ومتنوعة بين الأجنحة.

وتتكون الائتلافات المتغيرة بين الأجنحة السياسية بأشكال متنوعة، من ذلك أن الأجنحة بعد دخولها المسرح السياسي تجد نفسها فاقدة لحماية أكثرية الشعب، وكذلك لحماية القوى السياسية داخل الحكومة، ولهذا تتقرب من أجنحة أخرى، وتأتلف معها

كي تستطيع الحفاظ على موقعها وتنفيذ برامجها إلى حد ما. وهناك سبب ثان هو أن الأجنحة لا تملك استراتيجية واضحة وثابتة لتطبيق برنامجها اليومي؛ ولهذا السبب فإنها وبسهولة تغير مواقفها بالنسبة للمسائل المطروحة للبحث، وعند اللزوم فإنها تأتلف مع أجنحة أخرى كانت في بعض الأوقات تشابهها في الرأي.

تشكل الأجنحة والمحيط الاجتماعي

تشكل الأجنحة ودور الزعماء من الدرجة السياسية الأولى

يعتبر زعماء الأجنحة شخصيات مقتدرة قوية وجذابة، وهم مجبرون على ملء النقص في المؤسسات السياسية بمقدرتهم ونفوذهم الشخصي في حال عدم وجود أحزاب سياسية في البلاد، ولكن التحول السياسي وصل إلى حد أن الأجنحة السياسية أصبحت فعالة، وبالتالي فإن الزعماء من الدرجة الأولى في البلاد يصبح لهم دور أساسي في إيجاد العلاقات وشكلها بين الأجنحة، بعبارة أخرى، يتحمل الزعماء السياسيون نقص الأحزاب، ويملأون دورها شخصياً.

يكتسب موقع زعيم البلاد الأول حساسية كبيرة في مواجهة الأجنحة؛ ذلك أن الزعيم الأول يجب أن يقوم بدور القاضي بين

الأجنحة، وأن يوجد نوعاً من التـوازن بينها، وقد كان هذا الدور واضحاً للعـيان في زمن آية الله خميني؛ لأن الأجـنحة كانت في نزاع شديد فـيما بينهـا، ولم يكن لها تشكيلات سـياسيـة منظمة تكون غطاءً مناسبا لنزاعاتهـا. وفي زمن آية الله خامنئي أصبحت الأجنحة أكثر تنظيما واستقلالاً في الرأي، وفي النتيجة الصراعات الإلغائية (الإقصائية) قد قلّت.

وقد ظهر للوجود نوع من القيادة الجـماعية، ولم يعد لازماً وجود زعيم مقتدر وقوي جداً للقضاء بين الأجنحة، وعلى الرغم من ذلك فـإن الزعـيم الأول في البـلاد يقـوم بدور القـاضي بين الأجنحة، ويسعى لإيجاد نوع من التوازن بينها.

وفي بعض الحالات كان ممكنـاً أن يتدخل الزعيم الأول (آية الله خـامنئي) في البـلاد بناء على رأيه وإدراكـه السيـاسي، وفي بعض الحالات الخاصة كان يدعم جناحـاً في مواجهة جناح آخر. وعلى أية حال فإن وظيـفة الزعيم الأول تتطلب منه أن يكون على مسافة واحدة من الأجنحة، وأن لا يدعم أي جناح بشكل مطلق.

ولهذا السبـب فإن للزعيم دورا حساسـا في إعطاء الأجنحة شكلهـا، ولا يـجـوز أن يغـيب عن نظره تشـكل جناح خـاص بالزعامة، وأن يكون له دور مستقل في مواجهة التيارات الأخرى. ولا يوجد شك بأن الزعمـاء الأقوياء يستطيعون القـيام بدور مهم في تعبئة الشعب، أما الأجنحة فإنها أقدر على ذلك، وخاصة إذا

كان بينها محادثات ونقاشات سياسية، فإنها تستطيع طرح برامج مفيدة وأكثر واقعية.

إن وجود زعماء مقتدرين محبوبين خلال تحول المجتمع من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث، أو خلال مرحلة عدم الاستقرار يكون ضروريًا، وله دور خاص، لكن دورها يتقلص عندما تصل الأجنحة إلى نوع من الاستقرار وقبول الآخر.

تشكل الأجنحة بعنوان شرط أولي للسنن الديمقراطية

لقد أثرت عوامل كثيرة مختلفة في تشكل الحكومات الديمقراطية في العالم المعاصر، ومن هذه العوامل: التقدم الصناعي، وثراء الشعوب، وتعلم الشعوب، وأخيرا تطور الثقافة العامة، وتطور البنى السياسية. ولا يوجد اتفاق بشأن تأثير تشكل الأجنحة في تكوين الحكومات الديمقراطية، والخبراء السياسيون لا يستطيعون القول بصراحة هل الحكومة الشعبية أوجدت تشكل الأجنحة أم هي من نتائجها؟ وهناك توافق في الرأي العام بأن هذين الموضوعين متقاربان جدًا، ويؤثر أحدهما في الأخر بشكل واضح.

وبشكل عام يؤكد خبراء العلوم الاجتماعية أن دور رجال النخبة الاجتماعية ودور رجال النخبة الاجتماعية وكبار الساسة

أكثر أهميـة في استقرار السنن السياسية السليـمة، وبخاصة السنة الديمقراطية، بمعنى أن الحكومـة الشعبية يتم إيجـادها عندما تنتهي المواجهـة الإقصائية بـين الأجنحة المتنافســة، وأن تتنافس الأجنحة بشكل قـانوني، وهنا يكون دور زعـماء الأجنحـة السيـاسيـة في الحكومة مـهما؛ لأنه قـبل أي شيء يجب أن يتصالح الجـميع في التواجد، وأن يصلوا إلى نوع من التفاهم فيما بينهم.

ونشـيـر هنا إلى نموذج تاريخي، فـعندمـا كان الـدستـور الأمريكي لم يوضع بعد، أي في أواخر القـرن الثامن عشر، ظهر تشكل الأجنحـة في أمريكا بشكل واسع. وقـد اعتـبر (جـيمس مـديسون) الذي شـارك في وضع الدستـور الأمريكي (ثم أصـبح رئيـساً للجـمـهورية) اعـتـبر ظاهرة الأجنحـة خطراً جـدياً على الجمـهورية الوطنيـة والمجتـمع الأمريكي الجديـد. وقد طرح رأيه بشأن السـيطرة على هذا الخطر في كتـاب "الفيـدرالية" في بحث تحت عنوان "الأجنحة"، واقترح أن يسمح بدخـول أحزاب كثيرة وجماعـات منتفعـة إلى المسرح السياسي؛ حـتى لا يجد جناح أو أكثـرية أفراد المجتمع دافـعاً مشتـركاً للتصرف بحـقوق المواطنين. بعبارة أخرى، اقترح (مديسون) أن يسـمح بتواجد أجنحة مختلفة لمواجـهة خطر تكون الأجنحـة؛ حـتى لا يستطيع جناح مـعين أو خاص إيجاد ظروف خاصة، وأن يُعرِّض للخطر الدستور وحقوق الأفراد وحقوق الأجنحة الأخرى. وفي رأي (مديسون) أن التوسع بإيجاد الأجنحـة في المجتمع يحـفظ سلامة الدولة وحقـوق أفراد

المجتمع؛ لأنه لا يستطيع أي جناح احتكار القدرة والقوة بشكل كامل.

انتقال الحقوق من المحيط السياسي إلى المحيط الاجتماعي

يعتقد بعض المحللين أنه قبل الاعتراف رسميًا بحقوق أفراد المجتمع السياسية وحتى قبل أن تستطيع جماهير الشعب مباشرة النشاطات السياسية، يكون من الضروري أن يعترف ـ وبشكل رسمي ـ أعضاء الأجنحة بحقوق أعضاء الأجنحة الأخرى، وأن يمارسوا فعالياتهم السياسية بشكل منفتح. وبعبارة أخرى، يجب تجربة النشاطات السياسية أولاً في محيط أصغر، وأن يتم قبول سنة الفعاليات السياسية حتى تصبح عادة وعرفاً، وأن يتم تشخيص جانبها القانوني، عندئذ يتم ترسيخ هذه التجربة والحقوق والسنة والعرف بالتدريج، وخطوة خطوة في محيط المجتمع الكبير، ولتشمل أبعاداً أوسع من المجتمع لهذا العمل.

في المقام الأول يجب أن تقبل الأجنحة السياسية إمكانية التعايش السلمي، وأن تحترم وتحافظ على حقوق بعضها البعض، وقبل أي شيء يجب أن تنتهي المواجهات الإقصائية بين الأجنحة، وأن تحل محلها المنافسات السياسية السلمية، وعندئذ يمكن تصور أن احترام الأجنحة لحقوق بعضها البعض سينسحب بالتدريج على كافة الشعب، وأنها ستحترم حقوقه. وطبعاً هذا السلوك يتم تثبيته

بالتدريج، ويؤدي إلى دخول الطبقات الاجتماعية المختلفة إلى المسيرة السياسية.

وبعبارة أخرى، يعتقد بعض أصحاب النظريات أنه قبل الاعتراف رسميًّا بحقوق الشعب السياسية يجب أن يتم تشخيص قواعد اللعبة السياسية، وتشخيص قواعد اللعبة السياسية والفعاليات في المحيط السياسي. وفي البداية يجب أن نجري مواجهة بين رجال النخب السياسية دون أن يكون لجماهير الشعب أي دور فيها.

في الغرب استغرق تثبيت حقوق الأجنحة سنوات طويلة، ودخلت الجماعات الاجتماعية المختلفة بالتدريج اللعبة السياسية شريطة مراعاة قوانين اللعبة.

وفي أغلب الأحيان يتم الاعتراف رسميًّا بالدستور واحترام السنن السياسية، وإذا لم يكن ذلك مقبولا، أو كانت هناك معارضة لبعض قوانين الدستور فإنه يتم العمل لتعديلها ضمن إطار الأعراف والقوانين الموجودة.

بعبارة أخرى، أولا يتم الاعتراف رسمياً بالحقوق السياسية للأجنحة وأعضائها، وبعد ذلك تكتسب هذه الحقوق لأفراد المجتمع العاديين الصفة الرسمية.

أما في العالم الثالث، فإن الأوضاع كانت بالعكس؛ فجماهير الشعب لها حق إبداء الرأي، والشعب ينتظر من زعمائه

إشراكه في الشؤون السياسية، ولكن لا توجد أية قاعدة للعبة السياسية، ولم يتشكل جهاز سياسي يستطيع أن يُشْرِك جماهير الشعب في الشؤون الاجتماعية، وعمليًّا لا يتمتع أفراد المجتمع بأي حق سياسي؛ فعدم وجود أجهزة ومؤسسات سياسية ناضجة كالأحزاب والنقابات والمجالس البلدية التي يمكنها أن تكون غطاءً مناسباً لتحرير وتطويع طاقات الشعب السياسية، كانت دائماً تسبب الصداع بالنسبة لبلدان العالم الثالث.

ظروف التوصل إلى تفاهم بين الأجنحة

يمكن أن يتم التفاهم بين الأجنحة المتنافسة من خلال سبل عدة؛ نشرح بعضها:

أولاً: يمكن الافتراض أن ظروف الأجنحة السياسية قد اندمجت في النظام بقدرات متساوية، ولكن لا يوجد بينها توافق حول مفهوم التعايش السلمي؛ فالأجنحة لا تعطي بعضها البعض أي امتياز فقط، ولكنها بتصميمها على إقصاء بعضها البعض تهبط إلى الحضيض، وأفضل نموذج لهذا الوضع الحروب الداخلية التي تحدث بسبب اختلافات قومية أو مذهبية أو جغرافية، والتي تمتد أحيانا لسنوات، وفي بعض الأحيان تنتهي هذه الحروب بالقضاء الكامل على

الطرف المقابل، ولكن في كثير من الحالات بعد انتهاء الحرب لا يقوم الجناح المنتصــر بإقصاء الجناح المهزوم، بل يدعوه للمشاركة في المسار السلمي والتعاون، وفي هذه الحــالة الجديدة يخلق التــعاون، ولكن لا توجــد ظروف متــساوية بين الأجنحة، ولهــذا لا بد أن يبقى هناك جناح متفوق على جناح آخر.

العامل الآخر الذي يمكن أن يقرب بين الأجنحة السياسية، ويوجــد نوعاً من الوحــدة الوطنيــة في المجتــمع، هو الخطر الخــارجي، فــالاســتــفــادة من تــوظيف الخطر الخارجي كــانت دائماً عــاملاً مــؤثراً ومناسبــاً لإيجاد وحدة داخليــة، والنموذج الواضح لتلك الــوحدة التي جــسدها الشــعب الإيراني. بعــد الثــورة سنة ١٣٥٧ هجري شمــسي ١٩٧٩م في مواجهة الحملة العــراقية، فعلى رغم الاخــتلافات العــميقــة بين الجماهيــر حول المسائل الــسياســية الموجــودة توحد الجمــيع تحت علم الحكومة في مواجهة الخطر الخارجي.

وكذلك الوضع الاقــتصادي يمكن أن يكون عــاملاً لتوجــيه الأجنحــة السياســية ـ أي إيجــاد نوع من التفــاهم، هذه الظروف شــوهدت في دول جنوب شرق آســيــا (التي استطاعت أن تحــقق

تقدماً اقتصاديًا وصناعيًا مرموقاً حتى عرفوا بنمور الاقتصاد). في هذه الظروف توصلت الأجنحة إلى نوع من التفاهم حتى تنشط في حدود معروفة وطبق قواعد يتم التوافق بشأنها حتى تستطيع أن تحقق غداً اقتصاديًا وثروة وطنية بالإضافة لتأمين مصالحها.

ودائما يطرح السؤال: ما هي ظروف نهاية المواجهة الإقصائية بين الأجنحة، وفي أي ظروف تعطي المواجهة العنيفة مكانها لمواجهة معقولة وقانونية؟.

يُجيب مفكرو العلوم السياسية بأن التغيير يوجد عندما تتأكد الأجنحة المتنافسة ـ وبخاصة زعماؤها ـ أن المواجهة الإلغائية لا نهاية لها ، إلا إذا أجبر فريق فريقاً آخر أن يتخلى عن منزلته ومكانته ويهاجر، أو أن يُحسم الموضوع بتصفية جميع أعضاء الجناح المنافس، وبعبارة أخرى فإنه يمكن التفاؤل بالتطورات التدريجية والبناءة إذا تفهم رجال ومفكرو الأجنحة أن المواجهة الإقصائية لا تقبل في النهاية إلا إذا ألغتهم جميعاً. ولهذا وللحفاظ على مواقعها ومصالحها عليها أن تتعايش فيما بينها، وأن تتصالح وتتفق، هذا الصلح هو القاعدة للسلوك الصحيح والقانوني والبنّاء للحكومة، وهو الذي يعمل على توفير ظروف التعايش السلمي والسياسي، ويُوجد نوعاً من الرقابة العامة على عمل الحكومة في إطار الدستور.

المواقف الفكرية للجماعات المؤيدة والمعارضة لتشكل الأجنحة

الموضوع	أعتقاد المعارضين	اعتقاد المؤيدين
الهدف السياسي	إيجاد إرادة وطنية	ممثلو مصالح الجماعات المختلفة
طبيعة الاجتماع	جماعة منتظمة	مجموعة أفراد
دور الحكومة	تنفيذ الإرادة العامة	القضاء بين المصالح المختلفة
المسير السياسي	الحكام لهم الحق	سير الرقابة يجب أن يكون بين القوى الثلاث
دور وظيفة الفرد	المشاركة في التعبئة العامة والحكومية	نشاط محدود، ولكن حرية في التشكيلات السياسية
الخطر المتوقع	استبداد رجال السياسة	استبداد رجال من المجتمع وبخاصة أصحاب الثروات

الدور السياسي للجناح

تستطيع الأجنحة القيام بعدة أدوار أساسية في تقرير سياسة الدولة. نشير فيما يلي إلى بعضها:

١- **الهوية**: تقرير وبيان الهوية الاجتماعية: أي تنظيم الفكر السياسي بشأن المكانة التاريخية للمجتمع وبيان تحركه.

٢- **المحادثات**: إيجاد الأرضية للمحادثات (للحوار) بين الجماعات صاحبة القوة والنفوذ في الدولة، وتعديل مطالب كل جماعة بشكل يمكن من خلاله التوصل إلى اتفاق عام ووطني، حيث تستطيع الأجنحة القيام بدور حلقة الربط بين الأطراف الاجتماعية المختلفة (و من بينها البيروقراطية الحكومية، الصناعيون، القوات المسلحة، المزارعون، الروحانيون، التجار، و. . . . .) التي يطالب كل منها بحصة أكبر من موارد الدولة والحكومة.

٣- **التوافق**: تبديل التوافق العام باستراتيجية وطنية لحل المشكلات الاقتصادية والسياسية في إطار إمكانيات الدولة.

٤- **القاعدة**: التوصل إلى قاعدة اجتماعية بواسطة التوعية، وتوجيه جماهير الشعب نحو برامج الجناح، وفي النتيجة تعمل على تقوية قواعد الحكومة.

٥- **الأموال:** التوصل إلى موارد مالية لتحقيق الأهداف المرسومة، عن طريق تعبئة الإمكانات المالية الخاصة، أو التوصل إلى موارد مالية عامة للاستفادة في سبيل تحقيق الأهداف السياسية.

٦- **التشكيلات:** تنظيم تشكيلات الكوادر السياسية للدولة، تعليم الكوادر، وتربية رجال الدولة سياسيا لإشغال مراكز القوة.

٧- **التنسيق:** التعبئة التنسيقية للسياسيين، وواضعي السياسة، والكوادر الحرفية، والاستراتيجيين، والخبراء؛ لتنفيذ البرامج المرسومة.

٨- **التوجيه:** إقناع جماهير الشعب أن الجميع لهم حدود للتدخل في السياسة بشأن تحقيق الأهداف المنشودة، حيث إنها معقولة ومنطقية، ثم التعبئة العامة لتنفيذ البرامج الوطنية.

٩- **الرابط:** القيام بدور الرابط بين الشعب ومؤسسات الدولة، وأن يقوم بإطلاع الجماهير على نشاطات الأجهزة التنفيذية في الدولة والجماعات القوية المتنفعة، وبالعكس إطلاع الدوائر الحكومية على ماهية الرأي العام، فالأجنحة تستطيع أن توجد قاعدة معتبرة وثابتة

من الناحية الاجتماعية الشعبية، وأن تعمل بالتالي على تقوية الوحدة الوطنية.

١٠- **التعادل:** الحيلولة دون السياسات العنيفة والمتطرفة أثناء تنفيذ الأهداف الموضوعة مسبقا، عن طريق البحث والحوار مع الجماعات المنتفعة، حيث أن القوى التنفيذية تضمن تحقيق هذه الأهداف.

١١- **الاستبدال:** عندما تترك الشخصيات السياسية الحلبة السياسية في الدولة ولأسباب مختلفة، ومنها: نهاية الخدمة، أو الوفاة، وعدم المقدرة ـ فإن الأجنحة لا تسمح أن تكون الدوائر السياسية شاغرة من الرجال، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى الأزمات وعدم الاستقرار.

تشكل الأجنحة والتقدم الاقتصادي

لا يتحقق التقدم الاقتصادي بدون استقرار اجتماعي، والاستقرار الاجتماعي لا يتحقق ـ أيضاً ـ بدوره بدون استقرار سياسي. ومن مسؤوليات النظام الحاكم التخطيط، ووضع البرامج التي تحقق الأهداف الاقتصادية. ولتحقيق ذلك يجب الاستفادة من إمكانيات الدولة، ومن مسؤوليات النظام الحاكم ـ أيضاً ـ في هذا المجال توقع التحولات الاجتماعية التي قد تنتج عن التحولات الاقتصادية.

وإذا افترضنا أن البرنامج الاقتصادي يشمل ثلاث مراحل: تعيين الأهداف، التخطيط، والتنفيذ، فإننا سنجد أن إيجاد الاستقرار السياسي والحفاظ عليه يجب أن يسبق المرحلة الأولى. وفي الوقت المعاصر هناك ثلاثة أساليب لإيجاد الاستقرار السياسي، ثم التنسيق بين الدوائر الاقتصادية والسياسية بهدف التوصل إلى الأهداف الاقتصادية وتحقيقها، وهي:

١- **أسلوب الحكومات اليسارية المتطرفة:** ومنها نظام استالين في روسيا الذي وظف كافة الموارد الإنسانية والاجتماعية لخدمة التقدم الاقتصادي.

٢- **أسلوب الأنظمة اليمينية:** مثل كوريا الجنوبية التي تابعت الأهداف التنموية مع قيود كثيرة للحريات والحقوق الاجتماعية.

٣- **الأنظمة المنفتحة:** التي تابعت الأهداف التنموية السياسية والاقتصادية معاً، ولكن بالتدريج، وفي وقت واحد. وعندما يكون تكون الأجنحة مصاحباً لمواجهات إلغائية فإن القوى داخل النظام ستتلاشى بالتدريج، وتصبح قاعدة النظام أضيق بالتدريج أيضاً، ومن ضمن ذلك أن المتخصصين الاقتصاديين لن يخاطروا ويدخلوا في أبحاث قد تعرض مواقعهم الوظيفية للخطر. وحتى

في الظروف التي قد تؤدي فيها المواجهات الإلغائية إلى تلاشي الأجنحة من الحكومة فإنه يمكن التوصل إلى نوع من الاستقرار "متوسط الأجل". وذلك كما فعل محمد رضا شاه عندما استطاع إيجاد استقرار خلال العقد السادس من القرن الماضي (١٩٦٠-١٩٧٠)، ولكن هذا الاستقرار يكون مؤقتا؛ لأن المواجهات الإلغائية تحول دون تقدم الدوائر السياسية ومأسسة الفعاليات السياسية، وفي النهاية ستؤدي إلى أزمة اجتماعية، إضافة إلى ذلك فإن الحكومة ـ وللتوصل إلى الاستقرار ـ يجب أن تجد مكانتها في النظام الدولي، وأن توظف العلاقات الخارجية للدولة لتأمين الأهداف التنموية الاقتصادية، وإذا استمر التوتر في العلاقات الخارجية وبقي مستعصيا على الحل فسيوجه ذلك ضربات أساسية للاستراتيجية التنموية لا يمكن تعويضها وتداركها.

تشكل الأجنحة ومسألة التنمية الاجتماعية

عندما نبحث مسألة التنمية يجب أن نشير أولا أنه ليس للتنمية معنى مشخصٌ ومطلقٌ؛ حيث تطرح بتعابير ومفاهيم مختلفة، إذ إن هذه المسألة "التنمية" تأخذ أبعادا واسعة ومعقدة، ليس في إيران وحدها بل في مجتمعات العالم الأخرى، حيث

ستتناولها بالدراسة؛ سعياً للتوصل إلى مسار هذه التنمية وقوانينها. وهنا نبحث العلاقة بين التنمية وتشكل الأجنحة تمهيداً للبحث التالي بشأن تشكل الأجنحة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

بداية نشير إلى أهمية مفهوم التنمية في العالم الغربي، حيث يرى الفكر الديني في القرون الوسطى ـ وبخاصة فكر القديس "أغوشين" والآباء الكنيسيين الآخرين ـ أن ذلك يعتبر تقديرا إلهيا حتى تتقدم معرفة الإنسان الإلهية، وأن يصل الإنسان إلى مراحل أعلى في هذه المعرفة . هذا المفهوم شهد تحولا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حيث فقد جانبه الديني، ولكنه اكتسب أبعادا اجتماعية، واقتصادية، وسياسية. وقد طرح الفلاسفة أمثال "أغوست كنت" و"هيغل" و"ماركس" و"جان استيوارت ميل" مفهوم التقدم في إطار تاريخي، وضمن علاقته بكل المجتمع البشري. واهتم كل من هؤلاء الفلاسفة بالمراحل المختلفة للتقدم، وبدلوا الضرورة الإلهية بالضرورة التاريخية.

وفي القرن العشرين اتسع مفهوم التنمية إلى درجة أصبح موضوعا فكريا وعلميا مستقلا يدرس في الجامعات. وليس ذلك فحسب؛ بل انسحب ذلك على الحياة اليومية في العالم إلى مجموعات "نامية" و"غير نامية". أما في الشرق الإسلامي فإن

للتنمية مـفهوما جديدا، ولكن يمكن القـول إنه تكامل في التعرف على الإنسـان المسلم؛ وهنا تعتـبر السنّة الفلسـفيـة والعرفـانية أن مفهوم الكمال يكمن في تحصيل مرتبة (الإنسان الكامل).

وفي الواقع فإن دعاة التحـديث المسلمين ـ أيضا ـ من أمثال جمـال الدين آبادي، والشيخ محـمد عبده، إلـى السيد محـمود طالقاني، ومهدي يازغان، وعلـي شريعتي، وبهدف الوصول إلى هذا الإنسـان الكامل من خلال الاسـتفـادة من هذا المفهـوم فقـد أدخلوا مقولة التكامل التاريخي في أبحاثهم.

وعلى صعيـد الفكر السياسي الإيراني فإن اصطـلاح التنمية (سواء التنمـية الاجتماعـية أو الاقتصـادية أو السيـاسيـة) لها نفس مكانة التقدم والرقي والتكامل، ولكن لا يوجد اتفاق على معناه، إضافة إلى أن أحد الاخـتلافات الأساسية السـياسية في إيران هو حول شكل ومـحتـوى هذه المقولة. وبعبـارة أدق، فإن التـيارات الفكرية في إيران المعـاصرة أوجـدت مفـاهيم ومعـاني مختـلفة، وأحيانا متضادة لمقولة التنميـة والتقدم. وهنا نشير إلى تيارات دعاة التحديث والإسلاميين والشـيوعيين والوطنيين التي أوجد كل منها تعبيراً متفاوتا لمقولة التنمية.

فتيـار المجددين الإيرانيين ومنذ انتفاضة التـنباك سيطر على كثير من الأوساط الفكرية، وهو الذي قد بُني على أساس ضرورة الرقي الاجـتمـاعي. وفي رأي المجـددين الإيرانيين فـإن التنميـة

السياسية تعني اتخاذ شكل وأساليب ومؤسسات تكون من ناحية في خدمة الحكومة، ومن ناحية أخرى في خدمة النمو الاقتصادي. وفي مجال مقارنة الشيوعيين واليساريين ـ سواء متدينين أو غير متدينين ـ نجد أنهم فسروا التنمية السياسية بأنها أساليب ومؤسسات تتشكل لتقدم مصالح طبقة العمال في مواجهة الطبقات الرأسمالية والبورجوازية، أو أن تقوم بالدفاع عن المعسكر الشعبي في مواجهة المعسكر الإمبريالي، أو أن تحمي البورجوازية المحلية في مواجهة البورجوازية العالمية. أما الوطنيون فقد وضعوا تفسيري الديمقراطية والليبرالية للتنمية السياسية، وكان هؤلاء يطالبون بتفكيك القوى التشريعية والتنفيذية والقضائية، والحريات الاجتماعية (أي حرية الرأي، والتجمع، والدين، والتجارة). وهناك قوة أخرى هي القوة الإسلامية التي ناضلت لجعل الوسط السياسي تابعاً للوسط الديني، وقالت إن التنمية السياسية هي من خلال التوصل إلى هذا الهدف.

وهنا نشير إلى التفسيرات المتفاوتة الموجودة للعلاقة بين الوسط الديني والوسط السياسي.

وقد فسر بعض الأفراد الوسط الديني كونها مؤسسة روحانية، واعتبرها البعض الآخر ثقافة وهوية اجتماعية، واعتبرها آخرون قيماً وأخلاقيات. والنموذج البارز لاختلاف التفسيرات هو أن مؤسس الجمهورية الإسلامية اعتبر أن حركة التاريخ الصحيحة

أو بلغتنا (التنمية السياسية) بمعنى تثبيت الولاية المطلقة للفقيه، في حين أنه خلال زعامة آية الله خامئني تفسير الحكومة الصحيحة بتثبيت سلطة الحكومة الجماعية لعلماء الدين.

وكما ترون فاختلاف الرأي بشأن مقولة "التنمية" هو سياسي أساسي، وله أبعاد تاريخية واجتماعية عميقة. إذن ما العمل في ظروف لم تتفق الآراء بشأن "معنى" التنمية؟ فمن جهة لا يمكن نفيها وإنكارها، ومن جهة أخرى هناك آراء مختلفة ومتفاوتة لقياس "التنمية" السياسية.

وهدف هذا الكتاب ليس بحث مسألة " التنمية " بشكل خاص؛ ونحن نتدارس "التنمية" في إطار بحث تشكل الأجنحة فقط.

نحن سنعتمد الحد الأقل من تعريفات التنمية، آملين أن ينال هذا المفهوم قبول القراء.

عند بحث مسألة التنمية يطرح السؤال: هل التاريخ يتحرك في اتجاه معروف؟ وهل هذه الحركة لها قوانين خاصة؟ وإضافة إلى لذلك، هل هذه القوانين تشمل العالم؟ أو أن هناك مجتمعات مختلفة لها أساليبها وقوانينها المتنوعة؟.

في هذا المقال اختصرنا البحث على المجتمع الإيراني، وتناولنا البناء النظري للتنمية السياسية، إضافة لبناء الاستبداد

والبلبلة التي أثيرت. وعلى أساس هذه النظرية (التي وصفها الدكتور محمد علي همايون كاتوزيان) فإن إيران مبتلاة بدورة تاريخية، أحد جانبيها تمثل من خلال استبداد الحكومة، وجانبها الآخر الفوضى الشعبية. فاستبداد الحكومة المسيطرة بدون قيد أو شرط بدأت ـ ولأسباب مختلفة ـ تضعف تدريجيا وتفقد سيطرتها، وفي هذه الظروف تنتقل فيها السلطة من الحكومة إلى الشعب، ولكن لكون الشعب ليس له تجربة كافية في الشؤون الاجتماعية فإنه لا يستطيع أن يبدل الحكومة المستبدة بحكومة شعبية، وفي النتيجة تسود البلاد بلبلة، ويبقى الشعب بدون دستور وقوانين، وتمتد دورة البلبلة حتى يظهر زعيم قوي يسيطر على الأوضاع ويُشكل حكومة مستبدة أخرى، ويضع حداً للبلبلة والانفلات، ومرة ثانية يسيطر أسلوب الحكم الفردي الاستبدادي اللاقانوني.

إن ما يثير اهتمامنا هو مسألة الظروف العابرة والمؤقتة، فنحن نعتقد أنه إذا افترضنا أن مرحلة "الاستبداد والبلبلة" نوع من دورة تاريخية، فإن تشكل الأجنحة قد يحدث في ظروف يكون فيها النظام لا يملك سلطة مطلقة، ولا تسيطر البلبلة، أي أن ظروفا نصف مفتوحة يسود فيها نظام حاكم، أو نتيجة الانغلاق، أو الانفتاح. وقد شوهدت هذه الظروف بعد ثورة الدستور،

وسقوط رضا شاه، وكذلك بعد الثورة الإسلامية. وفي مثل هذه الظروف عندما يكون نظام الحكومة نصف مغلق أو نصف مفتوح تتشكل الأجنحة. وفي مثل هذا الوضع فإن الصراع السياسي لم يلغ المؤسسات الاجتماعية الضرورية، يعني الأحزاب، والنقابات، ووسائل الإعلام الحرة، والسلطات الثلاث، ووسائل الحكم الأخرى، في حين أن الحكومة ليست مغلقة مئة في المئة، والسلطة ليست في يد شخص أو جماعة صغيرة.

على الصعيد الدولي فإن تشكل الأجنحة حدث في الاتحاد السوفييتي بعد الثورة البلشفية عام ١٩١٩، وفي الحزب الشيوعي في كوريا الشمالية خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها. وفي هذين النموذجين كان النظام الحاكم يتحرك باتجاه الانغلاق. ونتيجة لذلك كان تشكل الأجنحة الإقصائية، الأمر الذي أدى إلى بروز الحكومة الدكتاتورية.

نموذج آخر شوهد في أوروبا الشرقية خلال تحول الحكومات الشيوعية إلى حكومات ديمقراطية، في هذه الظروف كان الجهاز الحاكم أكثر انفتاحاً. وقد تجنبت الأجنحة المواجهة الإلغائية، واتجهت إلى مواجهة قانونية، ثم تحولت إلى أحزاب رسمية حرة.

مثال لتشكل الأجنحة في ظروف منفتحة نسبياً

يتزايد تشكل الأجنحة عندما يفتقد المجتمع للأحزاب. ونشير هنا إلى خمس دول أوروبية حدث فيها تشكل الأجنحة: اليونان، إسبانيا، البرتغال، المجر، وبلغاريا. الدول الثلاث الأولى كانت يمينية وشبه فاشية، والدولتان الأخريان يسارية وشيوعية. وفي الحالات الخمس تكونت أجنحة أو تقوّت، حيث تحرك المجتمع من حالة مغلقة إلى فضاء سياسي منفتح، وفي الحالات الخمس تُشاهد خصائص مشتركة:

١- **السابقة السياسية**: فسرعة تشكل الأجنحة لها علاقة مباشرة بالتجربة السياسية السابقة للشعب، يعني هل مرت الدولة خلال المئة عام الأخيرة بتجربة سياسية حرة أم لا؟ وهل أثرت تلك المرحلة بشكل عميق على ثقافة جماهير الشعب أم لا؟

٢- **تأييد المسؤولين**: يرتبط تشكل الأجنحة إلى حد كبير بتأييد مسؤولي الدولة، أي أن لتشجيع مسؤولي الدولة تأثيرا كبيرا في سرعة التنمية السياسية وتشكل الأجنحة.

٣- **الهوية الوطنية**: في الظروف التي يكون المجتمع لا يعاني فيها من أزمة هوية اجتماعية، ولا يبحث عن هوية، يكون تشكل الأجنحة أسرع وأكمل.

٤- **ميزان سكان المدن:** في الدول التي يكون سكان المدن أكبر يكون تشكل الأجنحة أسرع.

٥- **الخصوصية:** ورغم اشتراك الحالات في الشكل لكن لها أسلوباً متفاوتاً وخاصاً، وتختلف كل عن الأخرى بالمحتوى.

- **اليونان:** شهدت اليونان سنة ١٩٧٤م انهيار النظام الدكتاتوري العسكري، وتشكلت الجمهورية الحرة. في هذه المرحلة قامت "نهضة با-هلنيك سوسياليث" ـ المعروفة بالباسوك ـ بدور مؤثر، وحزب باسوك هو حصيلة مرحلة طويلة من الصراع بين الأجنحة المختلفة ضد الحكومة. والأجنحة التي ساعدت هذا الحزب عرفت بأجنحة "تكنوفراط" "راديكال" والحزب القديم.

- **إسبانيا:** في المرحلة الانتقالية من حكم فرانكو إلى نظام جديد بدأ تشكل الأجنحة في محور "يمين الوسط"، وأدى إلى تشكل جناحين كانا تحت قيادة واحدة، أحد الجناحين وصل إلى السلطة عام ١٩٧٧م، وحكم حتى سنة ١٩٨٢، والجناح الآخر اعتبر أهم جماعات المعارضة.

- **البرتغال:** بعد ما يقارب نصف قرن من الحكم الدكتاتوري سادت الديمقراطية في البرتغال بعد ثورة ١٩٧٤م، ففي هذا البلد شكلت الأجنحة الضعيفة سياسياً (الحزب الاشتراكي (يسار الوسط)، والحزب الاشتراكي الديمقراطي (يمين

الوسط). وقد استطاعت ـ وبمساعدة عوامل سياسية أخرى (يعني عدة جماعات اجتماعية قوية، منها: رئاسة الجمهورية، وعناصر من الجيش) ـ وبالتدريج من تشكيل نظام سياسي فعال.

- المجر: بدأت تحولات المجر التي أنهت الحكم الشيوعي في محورين: الأول: بين قوى الحزب الحاكم "العمال الاشتراكي"، حيث تشكل جناح الإصلاحيين. والمحور الثاني: كان بين جماعات معارضة الشيوعيين الغاضبين، والمثقفين من خارج الحكم، وفي عام ١٩٨٧م اتفق جناح الإصلاحيين من الحزب الحاكم وجناح الوسط من المعارضة.

بعد ذلك وحتى أوائل عقد التسعينيات ١٩٩٠م شاركت هذه الأجنحة في عدة ائتلافات متغيرة، وتدريجيا وضعت الأساس لعدة أحزاب واسعة.

- بلغاريا: بعد ثورة عام ١٩٨٩م التي أدت لسقوط ثودور جيوكوف أقدم جناح المجددين والإصلاحيين في الحزب الشيوعي البلغاري على تشكيل حزب اشتراكي، هذا الجناح بتشكيلاته السابقة، وخبرة أعضائه السياسية، وكذلك امتلاكه لموارد وإمكانات مالية، استطاع وبسرعة أن يصبح أقوى حزب في الدولة، ووضع منافسيه ـ ومن ضمنهم "الحزب الاتحادي الديمقراطي" ـ خلف ظهره.

تشكل الأجنحة في ظروف مغلقة نسبيا

تشكُّل الأجنحة في الحـزب الشيوعي الكوري الشـمالي هو نموذج لتكون الأجنحة في نظام يتجه إلى الانغلاق.

فتـشكل الأجنحة هنا يتم على أساس التـفاوتات الإقليمـية والجـغرافـية، حـيث نشطت أحزاب مُـخـتلفة في إطار المسـائل المحلية، ومهدت لتشكيل توجيهـات حزبية مختلفة إضافة لذلك. ولكون القوات اليابانية احتلت كوريا خـلال الحرب العالمية الثانية، فـإن كثيـرين من الكـوادر الحزبية قرروا أن ينـشطوا خارج البلاد، وهذا سـاعد - أيضـاً - في تشكل الأجنحة. وبعد دخـول قوات الاتحـاد السـوفـيـيـتي إلى كـوريا الشـمـاليـة اتحـدت الأحـزاب الشيـوعية تحـت المظلة السوفيتية، ولكن هذا الائتلاف كان ظاهريا في كثير من الحالات، وكـان التفاوت بين الأحزاب أوضح من أن يمكن تناسـيه. في مـثل هذه الظروف بدأت منافـسة شـديدة بين مُختلف الأجنحة، واسـتمرت لتحقيق قوة خاصـة. وقد شهدت هذه المنافسـة عدة مراحل، وأهم مـراحل مواجهات الأجنحـة قد امـتدت ٢٠ سنة بعـد نهـاية الحرب العـالميـة، حيث كـانت هذه المواجهات دامية وظالمة.

لقد كانت مواجهـات الأجنحة في الحزب الشيوعي الكوري الشمالي إلغائيـة، وتنتهي بإقصاء أجنحة والقضاء عليـها. وتتوفر

ظروف إلغاء أي جناح عندما تتحد عدة أجنحة، وتقرر المواجهة مع جناح خاص، إذ تقوم بالإقدام على ذلك، وغالباً ما يتم القضاء عليه.

والظروف الأخرى التي كانت تساعد في القضاء على الأجنحة تتمثل بقلة الضغط الخارجي، الذي كان يعطي الفرصة للأجنحة الداخلية أن تتصارع وتقضي على بعضها البعض.

وعندما كان هناك وجود للضغط الخارجي كان الجناح الحاكم يوافق على نوع من التعاون أو الائتلاف مع الأجنحة الأخرى. وقد كان زعيم كوريا الشمالية الفقيد (كيم إيل سونغ) خبيراً في معالجة مشاكل الأجنحة؛ حيث انتهج أسلوباً للمصلحة العامة، استطاع من خلاله إيجاد توازن بين الأجنحة المتنافسة، حيث كان (كيم إيل سونغ) يتابع دوما تحقيق هدفين متغايرين: الأول: هو أن يتوافق مع أجنحة الحزب لبناء النظام الذي يهدف إليه، والثاني الحد من نشاط الأجنحة كي لا تنافسه، وتهدد موقعه كزعيم بلا منازع للبلاد. وقد استطاع (كيم إيل سونغ) في النهاية - من خلال الاستفادة من الأساليب السياسية الخشنة جداً - القضاء على تشكل الأجنحة في الحزب، وبالتالي تولى الحكم كزعيم بلا منازع.

أربعة أجنحة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية

(في العقدين ١٩٨٠م و ١٩٩٠)

تاريخ الأجنحة:

في أواسط عقد التسعينيات وُجدت أربعة أجنحة سياسية في حكم نظام الجمهورية الإسلامية، ويمكن دراسة تشكل هذه الاتجاهات حتى انتخاب محمد خاتمي كسابع رئيس جمهورية في سنة ١٩٩٦، حيث ندرسها في ثماني مراحل. وتجدر الإشارة هنا أننا لم نتناول التحولات التي استجدت بعد ذلك.

١- التكتل الأول، أو تشكل الجناح الليبرالي:

وهو أول جناح تشكل داخل الجمهورية الإسلامية، وكان الجناح الموصوف بالليبرالي بزعامة المهندس بازرغان، وقد شكل هذا الجناح أول حكومة بعد الثورة، وأمضى ٩ أشهر في الحكم، إلا أن الجناح الليبرالي استقال وتراجع بعد عدة مواجهات مع القوى المتطرفة والثورية بعد احتلال السفارة الأمريكية في طهران.. وبعد استقالته ركز نشاطه في المجلس وخارجه؛ حيث كان علنيا حتى أوائل الثمانينيات، وبعد ذلك، وفي أعقاب حركة منظمة مجاهدي الشعب المسلحة ـ والتي تحولت عمليًا إلى حرب داخلية، وأدت كذلك لظهور ظروف خاصة ـ اتجه الجناح الليبرالي إلى نشاطات نصف رسمية وغير رسمية. وفي أوائل التسعينيات ـ ومع الانفتاح النسبي في الفضاء السياسي ـ استطاع أن يظهر بمظهر

علني ومعروف. وفي انتخـابات المجلس الخامس، والتي اتصفت بالحرية النسبية - باعتـقاد المحللين - حيث جرت بهدوء، استطاع الجناح الليـبرالي بقيـادة عدد من السـياسيين الفـعالين في حـركة التحرير أن يكـون متواجداً إلى حد مـا، ولكن نتيجة لاعـتراضه على عدم وجود مناخ مناسب فقد تجنب المشاركة في الانتخابات. وقد واصلت حركة التحرير نشاطها غير الرسمي بعد ذلك.

٢- التكتل الثاني، أو تشكل حزب الله:

حزب الله واحد من أقدم الاتجاهات السياسية في فترة حكم النظام.

وقد ظهـر هذا الاتجاه إلى الوجود بعـد انتصار الثـورة ضد الملكيـة، ففي تـلك الأوقات نأى الحـزب بنفـسه عن الاتجـاهات الدينية الأخرى في قـيادة الثورة؛ لأنه كان يعتقـد بوجوب تواجد المؤسسـات الثورية خـارج جهاز الحكم؛ للمـحافظة على سـلامة النظام الجديد في مواجهة تهديد نظام بهلوي المهزوم (ومن ضمنها الجهـاز العسكري المؤثر والبـيروقراطيـة). وكان الاتجـاه الموصوف بالليبرالي ـ والذي أسـسه المهندس مهدي بازرغان ـ معـارضاً لهذا الرأي، ويطالب بإصلاح الأجهزة الحكومية الموجودة.

٣- التكتل الثالث، أوتدعيم حزب الله:

الذي أظهر الاتجاه المتطرف ودعمه؛ حيث دخل في مواجهة مع ائتلاف رئيس الجمهـورية في ذلك الوقت أبوالحسن بني صدر

ومنظمة مجاهدي الشعب. وقد أطلق اسم "حزب الله" بداية على الجماعات الدينية في الشوارع، والتي كانت تشتبك مع أعضاء الجماعات المعارضة، وكان التيار الرسمي للاتجاه المتطرف في الحزب الجمهوري الإسلامي ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، وقد اشتبك جناح حزب الله وجناح بني صدر (مجاهد والشعب) في مواجهة دموية مهلكة، تلاها اعتقالات ومصادمات واسعة انتهت بهزيمة جناح بني صدر. وبعد تفجير المقر المركزي لحزب جمهوري إسلامي(حزب الجمهورية الإسلامية)، أصبح اسم واصطلاح "حزب الله" ـ الذي كان حتى ذلك الوقت يطلق على جماعات في الشوارع ـ أصبح رسميًا، ثم دُعم هذا التوجه في الوزارة، وأطلق على حكومته اسم حكومة حزب الله.

٤- التكتل الرابع، أو تشكل جناح الوسط واليمين:

في حوالي سنة ١٩٨٤م ظهرت تصدعات في أعلى مستويات القيادة حول المسائل الاقتصادية، ثم في مواجهة المسائل الدولية. وفي تلك الاختلافات في الرأي حافظ حزب الله (بزعامة حكومة مير حسين موسوي) على تفوقه السياسي، وعمل على إبعاد المعارضين، ولكن خلال مرحلة تلك الاختلافات في الرأي فقد تشكلت نواة جناحين جديدين، فالجماعة التي كانت تخالف حزب الله الرأي بشأن المسائل الاقتصادية شكلت جناحاً

عرف فيما بعـد بجناح اليمين (جناح اليمين في تلك المرحلة كان يعارض نفوذ الحكومة في الشؤون الاقتصادية).

أما الجـماعة الـتي اختلفت في الرأي مع حـزب الله بشأن المسائل السياسـية الدولية فقد أسست جناحاً عُرف فـيما بعد باسم جناح الوسط. وكان جناح الوسط في تلك المرحلة يُعارض بعض السـياسـات المتشـددة على الصعـيد الدولي، ويعـتبـرها مغـايرة للمصلحـة الاستراتيجيـة للحرب على العراق. وقد ابتـعد جناحا اليمين والوسط عن مركـز القوة التنفيذي للحكم، ولكنهمـا وقفا صفًا واحداً للمواجهة السياسية.

٥- التكتل الخامس، أو تدعيم اتجاه الوسط:

في عام ١٩٨٨ وضـعت الحرب العدوانيـة أوزارها، حيث طرحت الاستراتيجية العسكرية السياسية الإيرانية شعار الطريق إلى القدس يمر عبر كربلاء، ومن هنا ظهر علينا الجناح المسمى بحزب الله، الذي كان القـوة الأساسية المحركـة لتلك الاستراتيـجية من الحكم، وحل مـحله الاتجاه الموصـوف بجناح الوسط الذي طالب باستـراتيجـية تقوم على إعـادة الإعمار الاقـتصـادي، والمصلحة الإيرانية في السـياسة الخارجيـة. ومن شخصيات هـذا التيار علي أكبـر هاشـمي رفسنجـاني، الذي فاز عـام ١٩٨٩ بمنصب رئيس الجـمهـورية في تلك المرحلة. وقـد كان المجلـس قاعـدة للتيـار المتطرف لحزب الله، ولكن مع إجراء انتخابات المجلس الرابع عام

١٩٩٢ خرج الجناح المتشدد من المجلس، وفسح المجال لنشاط التيارات الأكثر هدوءاً، حيث كانت الوزارة مكونة من أعضاء جناح الوسط، وجناح اليمين، اللذين اتحدا في مواجهة جناح حزب الله، وجعلا الخلافات بينهما في الدرجة الثانية من الأهمية.

٦- التكتل السادس، أو تدعيم جناح اليمين:

تم دعم موقع التيار المسمى بجناح اليمين في المجلس الرابع؛ إذ دخل هذا الجناح انتخابات المجلس الرابع تحت شعار " حماية الزعيم ورئيس الجمهورية " في مواجهة الجناح المتشدد، ولكنه بعد سنتين تمكن من فك ارتباطه بالتدريج مع جناح الوسط، وقد كان جناح اليمين قلقاً من نتائج البرنامج الاقتصادي الذي بدأ تنفيذه بالتعاون مع جناح الوسط؛ حيث حصل جناح اليمين في المجلس الرابع على أكثرية الأصوات. وفي انتخابات المجلس الخامس عام ١٩٩٦ حصل جناح اليمين مرة أخرى على أكثرية المقاعد في المجلس.

٧- التكتل السابع، أو تشكّل جناح اليسار:

تشكّل جناح اليسار عام ١٩٩٣، وهذا الجناح يعتبر حصيلة تجديد النظر بتيار حزب الله، تجديد النظر الذي تم إنجازه من خلال تغييرات سياسية أساسية، وأدى إلى تشكيل جناح مستقل، فقد كان جناح اليسار في البداية ضد جناحي الوسط واليمين،

ولكنه تدريجيا اقترب من جناح الوسط، ثم شارك في انتخابات المجلس الخامس عام ١٩٩٦، وانتخابات رئاسة الجمهورية عام ١٩٩٧، إلى جانب جناح الوسط في مواجهة جناح اليمين، وكذلك جناح حزب الله الذي كان يدعم جناح اليمين في تلك الانتخابات.

٨- التكتل الثامن، أو عودة جناح الليبراليين إلى المسرح:

في أواسط عام ١٩٩٥ بدأت الحملات الانتخابية للمجلس الخامس، حيث عاد الجناح الليبرالي بهدوء إلى المسرح السياسي. ونتيجة للضغوط الكثيرة من جانب جناحي حزب الله وحزب اليمين على الجناح الليبرالي ابتعد هذا التيار عن المشاركة المؤثرة في الانتخابات، وأجبر على التراجع. أما أفكار هذا الجناح فقد أثرت في أوساط تشكيلات النظام، وفي هذه المرحلة تعرضت لحملة كافة الجماعات المطالبة بحفظ الحريات السياسية تحت عنوان التيارات الليبرالية، وفي انتخابات رئاسة الجمهورية عام ١٩٩٦ أعلن هذا الجناح أنه سيشارك بنشاط في الانتخابات.

ولمعرفة ماهية التيار أو الجناح أو الاتجاه السياسي يمكن العودة إلى المعايير المذكورة، فنحن نستفيد من هذه المعايير لدراسة الأجنحة الفعالة في الجمهورية الإسلامية:

- الفكر السياسي.
- التاريخ.

- الموقع الاجتماعي والطبقي.
- الزعماء - القيادة.
- مواقع التشكيلات.
- كيفية النشاط والفعالية.
- السياسة الداخلية.
- السياسة الخارجية.
- السياسة الاقتصادي.

جناح حزب الله

قلنا إن تيار حزب الله يعتبر من أقدم التيارات في نظام الجمهورية الإسلامية، ومن الناحية الفكرية كان هذا التيار تحت تأثير المتشددين، وكذلك كان تفسيره للمذهب تحت تأثير هذا العامل أيضا. أما العوامل البارزة التي أثرت في المحتوى الفكري لهذا التيار فهي:

١- تفسير الطبقات من تاريخ الإسلام وبخاصة تاريخ الشيعة في حماية ودعم الفقراء والوقوف في مواجهة الأشراف (النبلاء).

٢- المناخ الفكري الدولي المتنوِّر بعد الحرب العالمية الثانية، والذي كان متأثراً بالكفاح ضد الإمبريالية وضد الطبقية الشيوعية.

وقد أشرنا إلى تاريخ حزب الله، وقلنا إن حزب الله تشكل لمواجـهـة الجناح الليـبرالي، وفـي مواجـهـة جـبهـة بني صـدر والمجاهدين المتحدة. وقد اكتـسب قدرة خلال الحرب مع العراق، وربط مصيـره بها. ومع قبول وقف إطلاق النار الذي كان نتـيجة تقوية العراق بواسطة أكـثر القوى الدولية في مواجهـة إيران أجبر حزب الله على التراجع. وفي أواسط التسعينيات نشط حزب الله في مواجـهة جبهـة جناحي اليمين والوسط المتحـدة، وكذلك في مواجهة جبهة جناحي الوسط واليسار المتحدة.

كان حـزب الله مخالفاً لإجـراء حوار سياسي بين طبـقات المجتـمع المختلفـة في الشؤون الداخـلية، وبخـاصة مع المثـقفين والتيارات الليبرالية، وقـد كان التعصب في هذا المجال إلى درجة أنه لم يضع حزب الله في مواجهـة القوى خارج النظام فحسب؛ بل أدى إلى مواجهات مع الأجنحة داخل النظام.

ومنذ عام ١٩٩٦ حصلت تغـييرات أساسيـة في تيار حزب الله، حيث إنه ومع تنظيم القوى المؤيدة له حـدث هناك تغيير في عدد من التوجهات، من بينها حـدوث نوع من التعقل والتحديث السياسي في جمعية الدفاع عن قيم الثورة الإسلامية.

وفي السياسة الخارجية فلحـزب الله مواقف ضد الاستعمار وضد الامبـريالية، وكما في سـياسته الداخليـة حيث يعتبـر نفسه محامياً عن الـثورة والدستور، فإنه في سياستـه الخارجية ـ أيضاً ـ

كان يدعو إلى أساليب متشددة وثورية؛ ولذلك كان ينتقد المدافعين عن الواقعية والفكر المنطقي، ويعتبرهم خونة للقيم الإنسانية والدينية. وفي المرحلة الأولى للثورة كان هذا التيار يؤكد أن الثورة الإسلامية ستجتاح العالم، ورفع شعار "حرب حرب حتى النصر" حتى العدوان العراقي.

هذا التيار يطالب بالحرب مع إسرائيل، ومع الرجعية العربية، ومع النفوذ السياسي الغربي بقيادة أمريكا، ولكنه أعاد النظر في سياسته الخارجية؛ بسبب الضغوط التي مورست عليه خلال أحداث ما بعد الثورة، وبسبب الإمكانيات المالية المحدودة، وأصبح واقعياً، ولكن لمدة قصيرة؛ لأن حزب الله يبقى وفياً لسلوكه الثوري.

وعلى الصعيد السياسي، فإن حزب الله رغم تأييده للاقتصاد المركب ـ أي ضرورة وجود قطاع عام وقطاع خاص ـ إلا أنه يؤكد على دور القطاع العام الحكومي، أي أنه يطالب بأن تكون أغلب المجالات الاقتصادية تحت مراقبة الحكومة، التي يجب أن تكون بدورها المستثمر الأول في المجال السياسي. وكان يخالف توظيف رؤوس الأموال الخارجية، ويعتبرها نوعاً من الارتباط الاقتصادي والسياسي والثقافي.

وفي أواسط التسعينيات كانت قوات حزب الله فعالة وتنشط في عدد من المؤسسات، من بينها "جمعية الدفاع عن قيم

الثـورة الإسلامـية"، و"أنصـار حـزب الله"، وكانت الصـحف "صـبح كيـهان، وجـمـهوري إسـلامي" تروج إلى حد مـا آراء وأهداف حزب الله. ومن الشخصيات الـسياسية التي كانت تدافع عن حزب الله: آية الله أحمد جنتي ـ عـضو مجلس الحفاظ على الدستور، ومن أئمة الجـمعة في طهران، وحجة الإسـلام محمد ري شـهـر "وزير إعـلام سـابق"، وقـد تـرشح ري شـهـر في انتخابات رئاسة الجمهورية عام ١٩٩٧ ولم يحصل إلا على ٢ في المئـة من الأصوات، وهذا يشـير إلى تراجع نفـوذ هذا الجناح في أوساط الشـعب. وكانت أغلب فـعاليات هذا الجـناح في طهران ومشهد.

جناح الوسط

كما أشـرنا في استعراض تاريخ تشكل الأجنحة فـإن التيار الموصوف بـالوسط تشكل مع الغيـاب التدريجي للجنـاح الثوري المتشدد. وفي أواسط التـسعينيات من القرن الماضي، وبعـد انتهاء الحرب مع العراق، ووفاة مؤسس الجمـهورية الإسلامية، ووصول هاشـمي رفسنـجاني إلى مـقـاليد صنع الـقرار ـ تم تدعـيم هذا الجناح.

وفي أواسط التسعينيات، وقبل انتخاب محمد خاتمي رئيساً للجمـهورية ـ وهي الفتـرة التي ندرس فيهـا هذا الجناح ـ نجد أن الحكومة المطلوبـة من هذا التيار هي نوع من الحكومـات الشعبـية

التي يكون لها قاعدة اجتماعية، ويديرها خبراء وعلماء دين، أي أن هذا الجناح لا ينبغي أن يعتقد بالحق المطلق للنخب السياسية في إدارة شؤون الحكم، ولا يجب عليه أن يقبل بحكومة مطلقة عامة، وبالتالي فعليه أن يقبل إجراء تغيير وتحول في شكل الحكومة، وأن يكون على استعداد لمناقشة شكل الحكومة.

ويَعتبِر هذا الجناح أن الأوساط الدينية هي حليفة للحكومة، ويطالب أن تنشط هذه المؤسسات الدينية تحت نظر الحكومة.

ويعتبر تيار الوسط أكثر اعتدالاً في التعامل السياسي، وهذا الاعتدال النسبي يمكن أن يعتبر صفته الأساسية، مع أنه يعتقد بوجوب وجود حكومة قوية ومستقرة، وفي مجال التنظيم وتنفيذ البرامج فإن عليه أن يقبل رأي الخبراء والأوساط المغيبة.

وعلى الصعيد السياسي يؤيد الأسلوب الفكري لأكثر التيارات الأخرى. ويمكن القول إن الاختلاط الفكري بين هذا التيار مع أقوى الاتجاهات الفكرية الإيرانية في القرن المعاصر- أي المطالبين بالتجديد ـ كان كبيراً، ويمكن القول إن ذلك كان من أسباب قدرة هذا الجناح.

وفي السياسة الداخلية، هناك مواقف معروفة لجناح الوسط. وإذا درسنا موقع هذا الجناح بالنسبة للهيكل السياسي في البلاد نرى علاقة قرب من الجناح البيروقراطي للحكومة؛ حيث

إن قاعدة هذا الجناح في أجهزة الدولة يكمن بين رؤساء هذه الأجهزة، فمع الثورة الإسلامية (الإيرانية) عام ١٩٧٩ دخلوا أجهزة ومؤسسات الدولة، وشغلوا المناصب المتوسطة والعالية، وبالتدريج أصبحوا من القوى الكلاسيكية العاملة في الدولة، إلا أن عدم اعتناء التيار بالمواضيع السياسية، اعتبر نقصاً تكتيكيا لجناح سياسي، وقد أثر ذلك على جناح الوسط في انتخابات رئاسة الجمهورية عام ١٩٩٦. أما على الصعيد الاقتصادي فقد كان جناح الوسط يعتبر نفسه رائداً في الفكر التنموي والتقدم الاقتصادي، واعتبر البرامج الخمسية العمرانية في البلاد الإطار الأساسي لتحقيقها، وكان البرنامج الاقتصادي لجناح الوسط يقوم على أساس خفض دور الحكومة في اقتصاد البلاد، وتقوية القطاع الخاص، وزيادة الضرائب؛ ولهذا طبق سياسة التطوير الاقتصادي، ثم سياسة التثبيت الاقتصادي؛ وفي الواقع فإن هذا كان بسبب توجيهات البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي خلال الثمانينات والتسعينات.

وقد كان لجناح الوسط نفوذ ملحوظ في حكومة رفسنجاني، وبخاصة في المناصب الاقتصادية؛ حيث لم يدعم جناح اليمين الذي كان متسلطاً في المجلس هذه التوجهات، إذ واجه جناح الوسط وقاومه، وخلق له مجموعة من المشكلات التي قللت من سرعة تنفيذ برنامجه الاقتصادي، وبخاصة في مجال الحد من البيروقراطية في الأجهزة الحكومية.

وقد زاد ذلك من المشكلات للحكومة التي لم تستطع نقل الوحدات الصناعية إلى القطاع الخاص.

وفي السياسة الخارجية، كان جناح الوسط يؤكد أكثر من الأجنحة الأخرى على الواقعية، الواقعية بمعنى أن العلاقات الدولية مبنية على القوة، معتبرا القوة هي مقياس تنظيم العلاقات مع الدول الأخرى. وما يميز جناح الوسط عن بقية الأجنحة هو التأكيد على الواقعية في تنظيم الشؤون الدولية، وكان من نتائج ذلك أن تحسنت علاقات إيران مع كثير من الدول المجاورة ودول المنطقة وأوروبا. وفي أوائل التسعينيات أنهى إلى حد ما عزلة إيران على الصعيد الدولي، وحتى أواسط التسعينيات استطاعت إيران بدعم دولي وبخاصة من أوروبا واليابان وروسيا أن تقاوم الحصار الأمريكي الاقتصادي السياسي.

وفي أواسط التسعينيات كذلك كانت جمعية "كوادر البناء" من أبرز الجماعات المتعاونة مع جناح الوسط، وكانت صحيفتا همشهري وإيران الناطقين غير الرسميين لهذا الجناح، ولم يكن لهاشمي رفسنجاني ارتباط مع كوادر البناء، ولكنه كان مصدر إلهامهم.

جناح اليمين

يوجد لجناح اليمين جذور في الفكر الشيعي أكثر من أي شيء آخر، وقد وافق حتى مجيء ثورة عام ١٩٧٩ على الفصل بين الصعيدين السياسي والديني، واعتبر هذا الجناح الحكومة خاصية تعود لحق الأئمة المعصومين، وبخاصة إمام الزمان. وفي أعقاب الثورة الإسلامية، والقيادة الدينية الجديدة التي أمسكت زمام الحكومة، تغير هذا المفهوم التقليدي من الروحانيين؛ لأنه أصبح بإمكانه أن يصل إلى الحكم والقدرة السياسية، وأخذ الزعماء المتشددون في الحكومة يشجعونه على ذلك.

وقد استولى أعضاء جناح اليمين على المناصب الهامة في الحكومة، وتمركزوا في عدد من مؤسسات النظام الإسلامي، ووضعوا تحت نظرهم الإعلام والقضاء. وقد غيرت هذه التحولات رأيهم بمفهوم الحكومة، وبهذا أصبحت شرعية النظام الجديد مبنية على رأي الفقهاء وعلماء الدين.

وقد أكد الجناح اليميني على حاكمية علماء الدين في الجهاز الحكومي، وكان يعتقد أن المذهب السلفي من الناحية الفكرية السلوكية (الشخصية والاجتماعية) يكفي لمنح الشرعية للحكومة والنظام وتقدمها.

ويرى- هذا الجناح - بشكل أقل من الآخرين - ضرورة الإبداع والخلاقية والإصلاح، وهو يميل إلى الثقافة الأصولية،

ويُعارض التجديد والتمدن الغربي، ولكن هذه المعارضة كانت صورية في بعض الحالات وغير أساسية؛ فمثلاً بشأن المسائل المتعلقة بالمرأة، فقد كان يؤكد على الشكل الأصولي، ويظهر تشدداً كبيراً، وفي نفس الوقت كان يتهاون في المحتوى. وقد كان الجناح اليميني محافظاً بشكل عام، ويطالب بالحفاظ على العلاقات الاجتماعية الأصولية.

وقد كانت الجذور الثقافية لجناح اليمين في الشؤون الاقتصادية تقربه من السوق والتجار؛ حيث كان يؤيد القطاع الخاص والتجارة الداخلية.

وكان الجناح اليميني يُعارض تدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية، ويطالب بمنح أجزاء واسعة من تشكيلات الدولة الاقتصادية إلى القطاع الخاص. وقد نالت هذه السياسة الاقتصادية قوتها، وبالتدريج بعد الثورة.

وفي السياسة الخارجية، كانت ميول جناح اليمين ضد الأجانب؛ بسبب القلق من التحول في الثقافة الأصولية التي تعتبر الخندق الأصلي لهذا الجناح، والخوف من أن يؤدي هذا التحول إلى إضعاف وارتخاء قاعدته الاجتماعية. وكان الجناح يتعامل بحذر مع الخارج، حيث آثر قربه من السوق الذي كان فعالاً في التجارة الدولية في علاقاته مع الخارج. ومن سياسة هذا الجناح المتعادلة في السياسة الدولية، ويمكن الإشارة هنا إلى الجهود في

أوائل التسعينيات لتحسين العلاقات مع السعودية، ودعوة الملك فهد لزيارة إيران.

وقد كان جناح اليمين أقلية في المجلس الثالث، أما في المجلس الرابع فكان هو جناح الأكثرية حيث كان له ١٣٠ مقعداً. وقد اهتز موقعه في المجلس الخامس، وكان له ١٠٠ مقعد. وكانت صحيفة (رسالت) الناطق الرسمي لهذا الجناح. ومن أقوى شخصياته: حجة الإسلام ناطق نوري، أسد الله باداميجان، مرتضى نبوي، محمد جواد لاريجاني، وكانت جماعة "روحانين مبارز" و"المؤتلفة الإسلامية" من الجماعات الداعمة والحامية للجناح اليميني.

جناح اليسار

يعتبر تشكل جناح اليسار آخر تحول مهم في مسيرة تشكل الأجنحة في أوائل التسعينيات، وفي الواقع يمكن اعتبار هذا الجناح الأحدث مقارنة ببقية الأجنحة.

والخاصية التي تميز جناح اليسار عن الأجنحة الأخرى هي أن هذا الجناح يؤكد على ضرورة مراعاة الدستور في الحفاظ على حقوق الشعب، وتنمية الحريات السياسية.

ويعتبر جناح اليسار نفسه في ظل الحكومة الإسلامية منتخب الشعب المسلم، وأن شرعيته مبنية على مراعاته للقوانين المدرجة في الدستور، ولهذا يُطالب الجناح بسلوك سياسي في

إطار الدستور؛ ولهـذا كان ينتقد الخشونة والتآمـر. وبهذه المفاهيم يعتـبر ـ إلى حد مـا ـ قريبـاً من التيار الليـبرالي، ولكن ـ وكـما سنرى ـ فـإن لجناح اليسـار امتـدادا على الدور المتشـدد والمتطرف لحزب الله؛ ولهـذا كان يبـتعد عن الأجنحـة والأوساط المعـروفة بالليبراليـة في البلاد. وبشأن استراتيـجية السياسة الداخليـة، فقد دخل في مواجهات على ثلاث جبهات: **الأولى مع جناح اليمين**، حيث كان يعـتبر هذا الجناح محافظاً ومحـتكراً، وقد سعى جناح اليـسار في أواسط التـسعـينيات إلى كـسر قـدرة الجناح اليمـيني لاحتكار القدرة السـياسية، **ثانياً**: وضع نفسه في مـواجهة جناح حزب الله، وانتقده لدعمه للجناح اليميني، وكان يسعى لإضعاف الائتـلاف غير الـرسمي بين الجناح اليـميني وجناح حـزب الله، **وثالثاً**: اعتبر نفسه متميزاً عن جناح الوسط، ولكن لكونه قريباً من هذا الجناح في مجال ضرورة مراعاة الحريات والحقوق المدرجة في الدستور فقد تجنب مواجهـته بشكل مباشر. هذه المواقف بمجملها حدثت بعد مرحلة من التقلبات السياسية.

على الصعيد الاقتصادي، يؤيد جناح اليسار تدخل الحكومة الفعال في الشـؤون الاقتصادية، ويرى أن التقدم الاقـتصادي يتم بواسطة أجهزة الحكومة.

وبشأن المسائل المتعلقة بالسيـاسة الخارجية يؤيد جناح اليسار سيـاسة الـتطرف والتشـدد، وهذا خلافـاً لما اتخذه الجناح بشـأن

الشؤون الداخلية. ويعتبر جناح اليسار النظام الدولي إمبرياليًّا واستعماريًّا، وأن أمريكا هي العدو الأساسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية، ويعتبر تحسين العلاقات مع الدول الإمبريالية كارثة، وحتى تحسين العلاقات مع الدول التي لها علاقات حسنة مع الغرب اعتبره تراجعاً عن المواقف الثورية. ومثالاً لذلك في سنة ١٩٩٣ عندما أشيع عن تحسين العلاقات بين إيران والسعودية، وسافر وزير الخارجية الإيراني إلى السعودية، وراج حديث عن زيارة محتملة سيقوم بها الملك فهد لإيران ـ عارض جناح اليسار ذلك بشدة.

وقد نشرت صحيفة سلام الناطق غير الرسمي باسم هذا الجناح خبر قيام العشرات من طلاب جامعة طهران بمظاهرة مناهضة لذلك، ومؤيدة في نفس الوقت لموقف جناح اليسار.

القاعدة الاجتماعية لجناح اليسار توجد بين الطبقات المتوسطة ودون المتوسطة وفي الأوساط الدينية، والسياسية، وبين الكوادر المصنفة بالبيروقراطية. وقد جدد هذا الجناح النظر في مواقفه بعد هزيمته في انتخابات المجلس الرابع، ولكن هذا التغير والانتقال من مواقف يسارية كلاسيكية متطرفة إلى نوع من اليسار الدستوري لم يكن بمعنى انتقال قاعدته الاجتماعية؛ حيث يمكن القول إن هذا التغير قد أفقد الجناح قاعدته الاجتماعية.

آية الله خميني (رحمه الله)
وموضوع تشكُّل الأجنحة

أشار أول زعيم للثورة إلى موضوع تشكُّل الأجنحة. وفي رده على سؤال، يجيب: إن كتب فقهاء الإسلام الكبار مليئة باختلاف الرأي في مواضيع مختلفة، عسكرية، ثقافية، سياسية، اقتصادية، ودينية، إلى درجة أن المسائل المتميزة بالإجماع فيها قول أو أقوال مخالفة، وحتى المسائل المجمع عليها يمكن أن يوجد فيها قول مخالف، ولتتجاوز بذلك الاختلافات الإخبارية والأصولية، ولما كانت هذه الاختلافات في الماضي محصورة في محيط الدراسة والبحث في المدارس، ومدونة في الكتب العلمية وتلك العربية فقط، فإن جماهير الشعب لم تطلع عليها، وإذا اطلعت عليها فإنها لم تكن تهتم بالمتابعة، فهل نستطيع أن نتصور أنه لكون الفقهاء اختلفوا في الرأي- نعوذ بالله- فهل عملوا خلافاً للحق وخلافاً للدين؟ الجواب: أبداً. أما اليوم وبكامل السرور بمناسبة الثورة الإسلامية فإن كلام الفقهاء وأصحاب الرأي يذاع في الإذاعة والتليفزيون، وينشر في الصحف، وهذه مسألة واضحة بين الأفراد والأجنحة المرتبطين بالثورة، وإذا وجد خلاف في الرأي فهو سياسي من الناحية الصرفة، ولو أنه أعطي شكلاً عقائديًّا؛ لأن الجميع - في هذه الحالة- يشتركون في الأصول؛ ولهذا فأنا أؤيدهم، فهم أوفياء للإسلام والقرآن، وحريصون على

البلاد والشعب، وكل منهم يطرح رأيه لرشد الإسلام وخدمة المسلمين، وأن الأكثرية من كلا الاتجاهين تريد الاستقلال للبلاد، وكلاهما يطالبان أن يعيش الموظفون الشرفاء والعمال والمزارعون والمتدينون والتجار حياة محترمة وسليمة. والاتجاهان يريدان القضاء على السرقة والرشوة في أجهزة الدولة والمؤسسات الخاصة.

والاتجاهان كذلك يريدان أن تنمو إيران اقتصاديًّا إلى درجة تكتسح الأسواق العالمية، والاتجاهان يريدان أن يصبح الإسلام قوة عالمية، إذن على ماذا الاختلاف؟ الاختلاف على كون الاتجاهين يريدان الوصول إلى كل ذلك، ولكن كل بواسطة اعتقاداته.

الأجنحة والتحول السياسي في الانتخابات السادسة لرئاسة الجمهورية عام ١٩٩٣

جرت الانتخابات السادسة لرئاسة الجمهورية في جو أكثر عقلانية وتوازناً بالمقارنة بالانتخابات التي جرت في الثمانينات؛ ففي الانتخابات السادسة كانت المنافسة محدودة بين الأجنحة المختلفة في النظام، وكانت البرامج الاقتصادية والثقافية التي قدمتها متفاوتة إلى حد ما. وبعد إجراء الانتخابات قام الجناح اليميني بتحرك سياسي حتى تكون حصته أكبر في تشكيل الوزارة. أما جناح الوسط فقد تحرك بصمت، والجناح اليساري قام بنشاط مقابل، وقد جرى التعديل لمصلحة جناح اليمين في

أول وزارة شكَّلها رفسنجاني، حيث كانت موضع تأييد الجناحين اليميني واليساري. وفي هذا الجزء نورد تفاصيل أكثر عن هذه التحولات:

- **الانتخابات الماضية لرئاسة الجمهورية:** يمكن القول إن الانتخابات السادسة لرئاسة الجمهورية عام ١٩٩٣ كانت من الناحية السياسية أكثر نضجاً بالمقارنة بالانتخابات السابقة؛ ففي انتخابات عام ١٩٧٩ فاز أبو الحسن بني صدر في جو اتسم بكونه ثوريا لدرجة كبيرة. وفي انتخابات عام ١٩٨١ فاز محمد على رجائي برئاسة الجمهورية في أعقاب أحداث مضطربة، حيث تم عزل بني صدر، وبدأت حركة القوى المسلحة المعارضة للنظام. أما في الانتخابات التجديدية التي جرت في عام ١٩٨١ ثم سنة ١٩٨٥ فقد فاز آية الله خامنئي في ظل أجواء الحرب على إيران.

وأما في الانتخابات التي جرت في عام ١٩٨٩ ففاز فيها هاشمي رفسنجاني في أجواء اتصفت بالتوتر بعد الحرب، وتحت شعار إعادة ما دمرته الحرب.

في كل هذه الانتخابات كانت قوة النظام تتمركز حول مواجهة أجواء التوتر السياسي الشديد التي سادت وهدفت إلى الحفاظ على استقرار الجهاز الحكومي وتشجيع الشعب على التصويب لمرشح واحد معروف.

وفي الواقع فإن المرشحين الآخرين لمنصب رئاسة الجمهورية لم يتمتعوا بالقدرة والمنافسة الكافية مقارنة مع المرشح الأصيل، وكان ترشيح أولئك شكليًّا، ولهذا أعلنت في الانتخابات الخمس أن الفائز حصل على نسبة ٩٠٪ من الأصوات.

أما انتخابات عام ١٩٩٣ فقد جرت في جو متفاوت ومتعادل إلى حد ما؛ فمن جهة انخفضت حمى سنوات الثورة الأولى، وانتهت الحرب مع العراق، كما أن إعمار ما دمرته الحرب لم يكن في مقدمة جدول الحكومة؛ لذلك كان النظام يرى نفسه في وضع وظروف أكثر استقراراً، وانشغلت الحكومة والشعب بحياتهم اليومية، وقد تغير الجو السياسي وتوازن أجنحة النظام، وقد تجلى هذا التغيير في كثرة المرشحين للانتخابات.

ففي انتخابات ١٩٩٣ كان هناك أربعة مرشحين، وهم إلى حد ما يمثلون الأجنحة داخل النظام، وكان لكل منهم وزنه السياسي ودائرته الانتخابية، فهاشمي رفسنجاني كان هو الزعيم السياسي بلا منازع في البلاد، وكان محسوبا على العناصر المعروفة بجناح الوسط، وأحمد توكلي من نشطاء الجناح اليميني، وأحمد جابي من جناح الوسط، ورجب علي ظاهري من الجناح اليميني، ولم يتمتع أي من المرشحين بشخصية سياسية، وقدرة إعلامية ونفوذ اجتماعي، بالمقارنة مع رفسنجاني، ولكن كان لكل منهم استراتيجية اقتصادية وثقافية، وإلى حد ما سياسية، وعلى أساسها تقدموا لخوض هذه الانتخابات.

وفي انتخابات ١٩٩٣ لم يستطع جناح اليسار وجناح حزب الله ترشيح أحد، ولم يؤيدا أو يُحَرِّما المشاركة في الانتخابات، وكان موقع جناح اليسار في انتخابات ١٩٩٣ الأضعف بعد هزيمته في انتخابات المجلس الرابع عام ١٩٩٢. أما جناح اليمين فقد حشد كل قواه لتعبئة الشعب للمشاركة في الانتخابات، وفي هذا الإطار بدأ مواجهة وجها لوجه مع جناح اليسار، مستفيدا من كافة وسائل الإعلام لحملته الانتخابية.

وبفوز هاشمي رفسنجاني في الانتخابات بدأت حملة جناح اليمين لشغل كرسي في الوزارة الجديدة، التي سيقدمها رئيس الجمهورية للمجلس، وبعد يوم من الانتخابات أعرب ناطق نوري - رئيس المجلس - عن أمله بأن ينظم هاشمي رفسنجاني وزارته بشكل لا تحتاج معه إلى تعديل، أما إذا لزم الأمر فإن مجلس الشورى الإسلامي سيستفيد من قوته التي خولها له الدستور.

- **تشكيل الحكومة أو الوزارة**: كانت الوزارة مكونة من ٢٣ وزيرا، وقام رفسنجاني بتشكيلها، حيث كانت مكونة من عناصر بيروقراطية وسياسية، ولكن سلطتها السياسية كانت ضعيفة. ويبدو أن هاشمي رفسنجاني كان يعتبر موقعه كافيا، ويريد وزارة تنفيذية أكثر منها سياسية. أما من الناحية السياسية فقد كانت تركيبة الوزارة معاكسة لتوجهات الحكم المتشدد في مرحلة مير حسين موسوي في أواخر الثمانينيات، لكنها في نفس الوقت كانت موضع تأييد الجناحين الوسط واليمين على حد سواء.

وقد تشكلت الوزارة بالشكل التالي:

- الصناعة والمعادن: محمد حسين محلوجي.
- الإرشاد الإسلامي: الدكتور علي لاريجاني.
- الإعلام: حجة الإسلام علي فلاحيان.
- الخارجية: علي أكبر ولايتي.
- الإسكان: سراج الدين كازروني.
- الصناعة: محمد رضا نعمت زاده.
- الصناعات الثقيلة: محمد هادي نجاد حسينيان.
- البريد والهاتف: محمد غرضي.
- الصحة: رضا ملك زاده.
- الزراعة: عيسى كلانتري.
- الدفاع: أكير تركان.
- العدل: حجة الإسلام إسماعيل شوستري.
- التربية والتعليم: محمد علي نجفي.
- المالية والشؤون الاقتصادية: محسن نور نجش.
- جهاد البناء: غلام رضا فروزش.
- النفط: غلام رضا اغازاده.

- التعاون: غلام رضا شافعي.

- الداخلية: حجة الإسلام عبد الله نوري حسين أبادي.

- الطاقة: بيجن نامدار زنغنه.

- العمل والشؤون الاجتماعية: حسين كمالي.

- التجارة: عبد الحسن وهاجي.

- النقل والطرق: محمدى سعيدى كيا.

- الثقافة والتعليم العالي: مصطفى معين.

(جناح الوسط):

اقترح رفسنجاني سبعة وزراء جدد يبدو أنه كان تلبية لطلبات جناح وهي:

- التجارة: آل إسحق

- الصحة: علي رضا مرندي.

- الدفاع: محمد فروزش.

- النقل والطرق: تركان.

- الثقافة والتعليم العالي: هاشمي غلبايكاني.

- الداخلية: علي محمد يشارني جهرمي.

- الإسكان: عباس أحمد اخوندي.

وقد نالت الوزارة ثقة مجلس الشورى، باستثناء وزير المالية والشـؤون الاقتصـادية محـسن نور نجش، الذي عين فـيما بـعد مساعدا لرئيس الجمهورية.

وبنظرة إجـمـاليـة يمكن الـقـول إن الرئاسـة السـادسـة للجمهورية، وتشكيل الوزارة كانت من أكثـر التحولات السياسية الداخلية حساسيـة في سنة ١٩٩٣؛ فقد جرت في ظروف جديدة نسبيا، وفي جو سياسي مخـتلف للبلاد، ووضعت توازنا سياسيا جـديدا بين أجنحـة النظـام، وفي هذا التـوازن الجـديد انفـصل الجناحان اليمين والوسط عن بعضهما، وفقد جناحا اليسار وحزب الله مواقعهما السابقة.

تشكُّل الأجنحة والتحول السياسي في الانتخابات السابعة لرئاسة الجمهورية عام ١٩٩٧م

الدورة السابعـة لانتخابات رئاسـة الجمهورية التي فـاز بها حجة الإسلام مـحمد خاتمي كانت غير مـسبوقة في تاريخ إيران؛ فلأول مرة تغـير الأسلوب السياسي للحكومـة والدولة في أعقاب التـصويت السلمي من جـانب الشـعب، ونحن نعلم أن التحـول السيـاسي السلمي في إيران له سوابق ضعـيفة؛ ذلك أن التـحول السياسي في إيران كان يحدث بإرادة رجال الحكومة، أو بمؤامرات خارجية، أو انتفاضات شـعبية خشنة، وهناك كانت حالات قليلة حدثت فيها تغـييرات مهمة لاتجاهات التصويت نتـيجة للحملات

الانتخابية العامة. من ذلك في دورة الانتخابات السادسة عشرة، ودورة الانتخابات السابعة عشرة لمجلس الشورى الوطني عامي ١٩٤٩ و١٩٥٣، حيث دخل نواب الجبهة الوطنية إلى المجلس بعد حملة انتخابات هادئة نسبياً، ومهدوا الأرضية المناسبة لدعم الديمقراطية، والتي أدت في المرحلة التالية إلى تأمين صناعة النفط. وكذلك الانتخابات التي جرت بعد ثورة ١٩٧٩ كانت مهمة جداً؛ لأنها أدت إلى تغيير نظام الحكم من ملكي إلى جمهوري. ولكن حتى هذه التحولات الاجتماعية المهمة تلاها اضطرابات وتشدد سياسي، فالنهضة الوطنية أدت إلى انقلاب عام ١٩٥٣، وتحولات ١٩٧٩ جاءت بعد ثورة دموية، وأدت إلى حرب الثمان سنوات مع العراق.

أما في انتخابات ١٩٩٧ فالأرضية وكذلك النتيجة السياسية والاجتماعية للتصويت كانت سلمية؛ فالشعب ـ ولأول مرة ـ استطاع أن يقرر مصيره بواسطة الانتخابات السلمية، وهذه الخصائص بمجملها كانت غير مسبوقة في تاريخ إيران.

ونريد أن نتساءل هنا ما أهمية الانتخابات؟ وكيف أثرت في تكوين الأجنحة؟ هل شجعت تشكُّل الأجنحة؟ وماذا كانت عواقبها على الأجنحة؟ وأي الأجنحة شجعت وقُوِّيت؟

شكل صراع الأجنحة - مقارنة

جرت انتخابات ١٩٩٧ بشكل غير فردي، ولم تكن معتمدة على وجود شخص خاص، ففي الانتخابات التي سبقتها عام ١٩٩٣ لرئاسة الجمهورية كانت الأجنحة تتصارع، وقد أشرنا لذلك، ففي هذه الانتخابات تواجدت الأجنحة ونشطت في دعم مرشحيها، ولكن لم يكن المرشحين من الناحية السياسية كما هي الأجنحة، ولم تستطع الأجنحة أن تؤثر من خلال وجودها في التحولات السياسية، ولكن في انتخابات عام ١٩٩٧ فقد تغير الوضع، حيث تحولت وقويت الأجنحة، وأصبح دورها مؤثراً في الانتخابات، ولم يعد المرشح وحده قادراً على تقرير وضع الانتخابات، وعلى العكس من ذلك كان الجناح - وحسب مكانته - يقرر وضع المرشح، ولا نعني هنا أن يكون المرشح مئة في المئة تابعاً للجناح، وأنه لم يعد لشخصيته تأثير في الانتخابات.

ولكن الصراع أصبح أبعد وأوسع من شخص واحد ومرشح واحد؛ حيث أصبح الصراع - وإلى حد كبير - يقوم على الهوية السياسية، والمكانة الاجتماعية، والقدرة المالية، والانسجام مع الأجنحة.

وكذلك الحال في الانتخابات التي جرت في عام ١٩٩٧، حيث كان اختلاف الآراء حول المسائل الاقتصادية والاجتماعية

وحتى الثقافية جناحيًا إلى حد ما. أما بشأن المسائل السياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي، فلم يكن هناك آراء خاصة حتى يمكن التعرف على وجهات النظر، ولكن هذا الوضع تغير في انتخابات ١٩٩٧؛ فقد دخلت الأجنحة الأربعة ومرشحوهم الانتخابات ببرامج واضحة، حتى بالنسبة لخاتمي وجناح الوسط فقد كان الأمر أكثر وضوحاً؛ فقد كان برنامج خاتمي يطالب بأن تتغير الأوضاع وأن يتم إصلاحها، أما برامج منافسيه فكانت تدعو للحفاظ على الوضع القائم، واستمرار الأعراف المتبعة على الصعيدين السياسي والاجتماعي.

وخلاصة الكلام أن انتخابات ١٩٩٧ أظهرت أنه من عام ١٩٩٣ ولغاية ١٩٩٧ (أي في الفترة الثانية لرئاسة رفسنجاني للجمهورية) حدثت تحولات مهمة أدت إلى تقوية الأجنحة. ويمكن القول إن الأجنحة كانت جنينية في الانتخابات التي جرت في ١٩٩٣، ولكنها دخلت ميدان العمل في انتخابات عام ١٩٩٧. لقد كانت الأجنحة صغيرة إلى حد ما يمكن التعرف عليها بصعوبة في انتخابات ١٩٩٣، وأصبحت في الانتخابات التي جرت في ١٩٩٧ صاحبة قرار على الصعيد السياسي.

عنصر الريادة داخل النظام

لقد أثبتت انتخابات عام ١٩٩٧ أن أهم الخصائص السياسية في هذه المرحلة من التاريخ الإيراني كانت تتمثل بتشكل الأجنحة، وأظهرت أن القوى المؤثرة في تقرير المصير السياسي كانت متواجدة داخل النظام، أما القوى خارج النظام فلم يكن لها تأثير يذكر.

وفي هذه الظروف لم يؤد الصراع بين القوى التي كانت داخل النظام والتي هي خارجه إلى أي تحول، بل حدث التغير والتحول نتيجة للصراع بين الأجنحة داخل النظام.

أما على صعيد القوى التي كانت تعمل لقلب وإسقاط النظام، مثل مجاهدي الشعب وحركة الملكيين، واليسار خارج البلاد، فقد كان واضحاً أن هذه الحركات لم يكن لها أي دور في انتخابات ١٩٩٧، ويمكن القول إن دورها كان عكسيا، فهذه الحركات دعت الشعب لعدم المشاركة في الانتخابات، ولكن الشعب لم يستمع لهذه الدعوات، وشارك بكامل قدرته في التصويت.

وهذا ينطبق على القوي الخارجية، فمثلاً أمريكا ـ ورغم موقفها ضد إيران وقدرتها الإعلامية ـ لم تستطع أن تؤثر في الرأي العام الإيراني، وكل القوى الخارجية كانت بعيدة عن التحول الذي تم عام ١٩٩٧.

وخلاصة الكلام أن عــوامل الفكر والحركة السياســية كانت داخل النظام، وكـانت الأجنحـة داخل الحكومـة هي العـامل الأهم في التحـول السيـاسي. أما العناصــر التي كانت تنشط ضــد النظام، ووصفت بالمعارضين الأوفياء، فلم يكن لها أي تأثير يذكر في ضد التحول العظيم.

ائتلاف الأجنحة

كان تشكل الصراع في الانتخابات عام ١٩٩٧ ائتلافيًا بين جبهة تكتل اليسار مع جنـاح الوسط من ناحية، ومن ناحية أخرى اتحـد جناح اليـمين مع الجنـاح المتـشـدد، حـيث لم تكن لهـذه الائتلافات صفة رسمية، أي لم تكن نتـيجة للمباحثات والتخطيط من جانب رؤساء الأجنحة.

كان الائتلاف بين قــوى اليمين والمتشددين عــبارة عن تكتل ضد جناح خاتمي، حيث لم يكــن يتوقع هذا الائتلاف أن يحدث هناك تغيير ملموس في انتخابات ١٩٩٧ إلى درجة يتم معها تغيير المعادلات السـياسـية، ولو كانت الأجنحـة المنافســة لخاتمي تدرك التغيير الذي سيحدثه انتخاب خاتمي لعملت ونشطت بشكل أكبر.

وبالمقارنة مع الائتــلافات في العقد الماضي فــإن الائتلافات في هذه الدورة كانت أكثر انسجاماً.

القاعدة

الموضوع الآخر الذي ظهر في الانتخابات هو تغيير المواقع الاجتماعية للأجنحة؛ أي أنه كان هناك فرق في علاقة الأجنحة بالقواعد الاجتماعية قبل وبعد الانتخابات.

التصور العام الذي كان سائداً هو أن قاعدة جناح اليمين كان في الطبقة المتوسطة، واليمين في الطبقة التقليدية، أما حزب الله فنشط في الطبقة ذات الدخل المحدود، واليسار كان بين المتفقين، وقد تغير هذا التركيب والعلاقة بين الطبقات والأجنحة السياسية في الانتخابات.

أولاً: جناح حزب الله فقد قاعدته الاجتماعية، ولم يستطع تعبئة الطبقات ذات الدخل المحدود التي كانت متشددة، حيث كانت تُعتبر المحرك لفكر حزب الله. وقد أثارت نسبة الآراء (٢٪) التي حصل عليها مرشحه دهشة المراقبين، وكانت ضربة قاسية لموقع جناح حزب الله، وأثبتت أن هذا الجناح لم يعد له أي وزن على صعيد الرأي العام.

ثانياً: خلال الانتخابات اجتاز جناح اليسار مرحلته الجنينية، ووصل إلى القمة الاجتماعية، أي أنه اجتاز المرحلة التي كان فيها تياراً سياسيًّا متفقاً، وتحول إلى تيار سياسي اجتماعي يستطيع الاعتماد على مساحة أوسع من آراء الشعب.

ثالثاً: لقد أدت الانتخابات إلى هزيمة كبيرة لجناح اليمين، ولكن هذا الجناح أثبت (على عكس الجناح المتشدد) امتلاكه قاعدة اجتماعية قوية، وأنه يستطع الحصول على ثلث الأصوات.

رابعاً: جدد جناح الوسط حياته بتقاربه مع جناح اليسار. وخلال رئاسة رفسنجاني للجمهورية كان لجناح الوسط علاقة سياسية مع جناح اليمين رغم البعد بين الجناحين، وكان الاتفاق بينهما ينص على أن الشؤون والمناصب السياسية (وزارة الداخلية، والإرشاد، والخارجية) يتولاها جناح اليمين، في حين يتولى رفسنجاني الإشراف على الجناحين.

هذا الوضع أضعف جناح الوسط إلى حد ما. وقد انتهت هذه العلاقة في الانتخابات التي جرت عام ١٩٩٧، واقترب جناح الوسط من جناح اليسار، واستطاع في ظل الظروف الجديدة الاستفادة من رأي الشعب.

ولاستخلاص النتائج يمكن القول إن الانتخابات التي جرت في عام ١٩٩٧ قد دعمت وجود تكتلات الأجنحة داخل النظام الحاكم، وأصبح بذلك وجود الأجنحة رسمياً ومقبولاً.

وبعبارة أخرى، فإن الحملات الانتخابية شجعت وقوت التكتلات التي أصبحت بنظر الرأي العام أكثر وضوحاً وأكثر شفافية، وهذه الشفافية في الأفكار والمواضيع السياسية كانت من النتائج الفورية لصراع الأجنحة في الانتخابات.

عرض توصيفي للأجنحة

الجناح	الأسماء غير الرسمية	التشكيلات	النطاق الرسمي وغير الرسمي	بعض الشخصيات	السياسة الداخلية	السياسة الخارجية	البرامج الاقتصادية	القاعدة الاجتماعية	في المجلس الرابع	في المجلس الخامس
الوسط	مصلحة طلب اليمين الحديث	البناؤون	صحيفة اطلاعات صحيفة همشهري	غلام حسين كرباسجي عبد الله نوري عطاء الله مهاجراني	إصلاحي	معتدل	تحرير الاقتصاد مع دور للحكومة	الطبقة المتوسطة والبيروقراطية	حدود ٣٠ نائبا	حدود ١٠٠ نائب
اليمين	المحافظون اليمين التقليدي	رجال الدين المناضلون الهيئات المؤتلفة	رسالت	ناطق نوري محمد جواد الاريجاني مرتضى نبوي	محافظ	محافظ	تحرير الاقتصاد مع دور للقطاع الخاص	الطبقة المتوسطة والتجارة	١٥٠	١٣٠
اليسار	اليسار التقليدي	مجاهد والثورة الإسلامية رجال الدين المناضلون	سلام عصر ما	حجة الإسلام خوييني ها عباس عبدي بهزاد نبوي	إصلاحي	متشدد	تأكيد دور الحكومة	الطبقة المتوسطة وما دون المتوسطة	١٥	١٥
حزب الله	المتشدد النوري اليسار الجديد	أنصار حزب الله جمعية الدفاع عن القيم	صبح- كيهان جمهوري إسلامي	آية الله خميني محمد ري شهري	محافظ	متشدد نوري	تأكيد دور الحكومة	ما دون المتوسط وأقل من ذلك	١٥	١٥
الوطني	ليبرال مليون الوطني	حركة التحرير	إيران فردا	إبراهيم يزدي عزت الله سجاني	إصلاح الدستور	إصلاحي	-	الطبقة المتوسطة والبيروقراطية والقطاع الخاص	-	-

الوسط	الطبقة المتوسطة والبيروقراطية								حدود ٣٠ نائب	حدود ١٠٠ نائب
اليمين	الطبقة المتوسطة والتجار								١٥٠	١٣٠
اليسار	الطبقة المتوسطة وما دون المتوسطة								١٥	١٥
حزب الله	من دون المتوسط وأقل من ذلك								١٥	١٥
الوطني	الطبقة المتوسطة والبيروقراطية والقطاع الخاص								-	-

الفرق في تاريخ إيران المعاصر

مقابلة مع الدكتور محمد علي

همايون كاتوزيان

صيف عام ١٩٩٨ - إكسفورد

برزين "سعيد برزين مؤلف الكتاب" : مع الشكر الجزيل والمحبة، راجيا أن تسمح لي، إن دراسة خصائص تكون الأجنحة في الثمانينيات، وخصائص التجزئة في الأربعينيات وما قبلها من المراحل، من وجهة نظري هو درس تعليمي في التاريخ، نريد من خلالها أن نقارن بين هذه المراحل، وأن نتعرف على خصائصها المشتركة، ونتساءل هل توجد أسباب وظروف مشابهة لوجودها من جديد؟ ونتساءل إذا كان تشكل الأجنحة اليوم قد وجد في الجهاز السياسي الحكومي، فهل هذه الخاصية تنطبق على دعاة التجزئة الذين كانوا في المراحل السابقة؟ وإذا كانت تبذل اليوم جهود لوضع إطار قانوني لمناورات الأجنحة، هل كان هذا النوع من الجهود الإصلاحية يُبذل في المراحل السابقة؟

- **كاتوزيان:** تعود سنة تكوّن الفرق في المجتمع الإيراني إلى المراحل القديمة، فقبل ثورة الدستور كانت هذه السنة موجودة بأشكال مختلفة، ومن أشكالها: الريفية، والبلدية، والقبلية. ونرى في التاريخ ـ مثلاً ـ أن بعض القبائل تتألف، ثم تتمرد

وتنطفئ، أو تستولي على السلطة، وبالعكس يأتلف الآخرون في مواجهتهم، هذا النوع من تكون الفرق وتشكل الأجنحة له جذور تاريخية. وفي مجتمعات المدن يوجد هذا النوع ولكن بشكل آخر، وغالباً ما كانت تتم على أسس دينية أو ثقافية أو سياسية. ونجد أن هذه الفرق كانت تتصارع فيما بينها، وهناك نماذج معروفة، مثل فرقة الإسماعيلية التي كان يغض فيها النظر عن جانبها الديني؛ ذلك أنها تعتبر تيارا اجتماعيا، حققت تضامنا واعترافاً اجتماعيا بها، حيث كانت في مواجهة وتضاد مع معارضيها، ولدينا مثل هذه السوابق، إذ كانت موجودة في المناطق المدنية وغير المدنية. وفي زمن الفاجار كان عندنا ظاهرة حيدري، وظاهرة نعمتي، وشيخي، وأمثالها.

- **برزين:** هل أثمر تكون الفرق هذا على المرحلة الدستورية؟

- **كاتوزيان:** نعم أثمر، ولكن في المرحلة الجديدة، يعني من الثورة الدستورية وما بعدها، فقد أخذنا نماذج من أوروبا حول كيفية النقاش والبحث والحوار، والمنافسة السياسية الأوروبية. ومن ثورة الدستور إلى تأسيس الحكم البهلوي كان الدستور معتمداً بصورة شكلية، وظاهرياً استقرت الحكومة والسلطة الدستورية، ونحن عبرنا هذه المراحل ظاهرياً أيضا، أما المواجهات التي كانت في هذا الإطار فقد كانت مواجهات إلغائية.

فالمواجهات بين الفرق والجماعات والأقلية والأكثرية في المجلس وفي المحافظات كلها كانت إلغائية؛ ففي المجتمع كانت السنة أنه عندما ينهار أساس القوة يحدث نوع شديد من المواجهات الإلغائية، حتى يتمكن أحدهم من السيطرة على الآخرين، ويُشكل الحكومة الدكتاتورية .

وهنا يجدر السؤال: لماذا تحدث مواجهات إلغائية بين هذه التيارات وكلها كانت تحت مظلة الدستور؟ فبعد هزيمة وخلع محمد علي شاه كان الثوريون دستوريين، ولم يكونوا طرفاً في الاستبداد؛ فالجميع كانوا متفقين على وضع الدستور، ورغم ذلك حدثت بينهم مواجهات عدائية وإلغائية، وكان هذا أحد جوانب فشل التجربة الدستورية، ولذلك لم يتم إيجاد نظام برلماني ديمقراطي بكل معنى الكلمة، ويبدو أن المواجهات الإلغائية كانت ستقضي على كل شيء، فكل الشواهد والوثائق الموجودة تشير إلى أنه بعد الحرب العالمية الأولى كان العقلاء قلقين من إمكانية زوال الدولة، وهذا كان له تأثير كبير في حدوث انقلاب عام ١٩٢٠، وكذلك في استقرار الحكم البهلوي.

- **برزين:** عندما جاءت الحكومة البهلوية وضعت حداً لمواجهات الفرق وخلافاتها في الرأي وأقرت رأيا واحداً.

- **كاتوزيان:** هي أولاً أوقفت القتل والاقتتال، ووضعت نظاما لكافة المجتمع، وخاصة في المحافظات البعيدة عن المركز،

وعلى الحدود، وقد استقرت الأوضاع، وانتهت المواجهات الإلغائية، وأثمر تمركز القوة إلى أن استولى قائد الجيش على السلطة، ونصب نفسه "شاه" "ملكا"، فبعد ذلك انقلبت الأوضاع، وأصبحت دكتاتورية.

- **برزين**: في عام ١٩٤١ احتل الحلفاء إيران، وانهار النظام السياسي للبلاد، فلماذا لم يستمر الاستقرار الذي تم التوصل إليه في مرحلة رضا شاه؟ لماذا لم يستطع الجهاز السياسي في البلاد الإمساك بزمام الأمور مجدداً والسيطرة عليها؟

- **كاتوزيان**: لم يكن العامل الخارجي وحده المؤثر في انهيار نظام رضا شاه، فأنا أعتقد أنه لو كانت للنظام قاعدة اجتماعية واسعة لما انهار، حتى لو دخلت القوات الأجنبية؛ فقد كان العامل الداخلي مؤثراً، فعندما جاء الحلفاء لاحظوا أنه لا توجد للنظام قاعدة اجتماعية، وكان الشعب مستاء وغاضبا، أي أنهم رأوا أنه إذا أبعدوا رضا شاه عن البلاد فإن الشعب لن يغضب فحسب، بل سيفرح، أما رضا شاه فقد كان حاضراً لإعطائهم كل ما يريدون.

على أية حال في أواسط عام ١٩٤١م عادت الأوضاع إلى نفس الظروف التي سادت بعد ثورة الدستور، أحياناً باسم القانون الأساسي، وأحياناً باسم السلطة البرلمانية، وأحياناً باسم الديمقراطية البرلمانية، وأحيانا باسم الانتخابات والحرية. وفي

الواقع كان هناك حالة من الاضطرابات في المجتمع، وخاصة في المحافظات التي حصلت فيها انتفاضة، وأشهرها أذربيجان وكردستان، وكانت الأوضاع شبيهة في مناطق الجنوب وعند عشائر فارس، وفي مركز صنع السياسة كانت الأوضاع بهذا الشكل، ليس في المدن وحدها، أو في طهران بل في المجلس وفي الحكومة، حيث تواجدت الفرق، وحدثت هناك مواجهات عنيفة وعدائية ومدمرة وإلغائية.

ونحن نؤكد أن الخلافات السياسية هي أمر طبيعي، ويجب أن يكون موجوداً، ولكننا نتحدث عن كيفية المواجهة، ففي المجتمعات الديمقراطية يوجد هناك خلافات، ويتم إعلانها على الملأ، وتتحدث عنها الصحف والأحزاب وكل المؤسسات الاجتماعية، ولكن المهم هو كيفية إدارة الخلاف، وكيف يمكن التنسيق بين ما أخذته إيران من المجتمعات الغربية، وبين العادات والتقاليد الاجتماعية الإيرانية التي تؤثر على سير الأمور من الناحية السياسية.

- برزين: هذه المواجهات والاضطرابات كان لها امتداد إلى الصعيد السياسي.

- كاتوزيان: طبعاً؛ والنموذج لذلك كان حزب تودة (الجماهير)، الذي كان في الأربعينيات حزباً حديثاً بسبب خصائص برنامجه، وفي تعامله، وماهية وكيفية تباحثه وتحاوره،

وأسلوبه العملي فـي المناظرات، وفي جلسات البحث والانتـقاد، وطباعة الصحف، كل هذا كان مـبنياً على تجارب أوروبية. ورغم ذلك كان حزب تودة والأحزاب الأخرى متـأثرة بالتقاليد وعادات المجتمع، ولهذا كانت هناك اضطرابات ومواجهات إلغائية.

- **برزين:** هذا هو التفاوت بين ما لدينا في إيران مما اكتسبناه ولو اسميًّا وظاهريًّا، وبين الوضع السائد في الدول الملتزمة بالنظام الدستوري، مثلاً الدول الأوروبية.

- **كاتوزيان:** في البلدان الأوروبية، في فرنسا أو بريطانيا أو ألمانيـا أو أي مكان آخـر مـثل هذه الدول، كـانت الاختـلافـات والمواجهات السياسية بين المجموعات وطبقات المجتمع ليس معناها القضاء على الآخر؛ فأولئك ـ وفي حدود الدستور ـ توجد لديهم شرعيـة، وهناك احترام لحق الحياة، فكل الجمـاعات تدرك وتلتزم بالشرعـية؛ أي أن كـلاً يعتبـر الآخر شرعـيًّا رغم الاختـلافات والمواجهات، والكل يعتبر أن للآخـر حقا في الحياة، والكل يقبل أن الآخـرين يجـب أن يكونوا، وأن يبـدوا الرأي، ويـنـافـسـوا، ويشاركوا في الشؤون الاجـتماعية والسياسـية، فالأساس ليس أن يلغي أحد آخر. وأما في إيران فلا أحـد يلغي شرعية أحد علناً، ولكن عندما يقولون ـ مـثلاً ـ: فلان خادم الإمبـريالية، أو خادم تلك الدولة الأجنبية، أو لص، أو عدو الشعب، وهكذا ـ فالواقع أنهم بذلك يسلبونه الشرعية.

- برزين: مرة ثانية نشير إلى الأوضاع في الأربعينيات؛ لأن هذه المرحلة هي نموذج مثالي لرد فعل المجتمع بشأن الظروف المنفتحة، ففي هذه المرحلة كانت هناك إمكانية لتحرير المجتمع، وفي مقدمته القوى السياسية التي أخذت - حسب اعتقاده - تستفيد من تلك الظروف لتحقيق أهدافها. أنت كنت أشرت إلى حزب تودة.

- كاتوزيان: قلنا في هذه المرحلة ـ وبسبب رحيل رضا شاه ـ تحولت البهجة السلبية ضد النظام إلى نوع من التحالف والتكاتف، وخلال الثلاثة الأشهر الأولى لم يكن هناك تفاوت بين اليسار واليمين والتقليدي والمتجدد؛ فالجميع كانوا ينشدون نشيداً واحداً، ولكن خلال مدة قصيرة لم يحدث هناك اختلاف فحسب - ولا عيب في ذلك بل يجب أن يحدث - ولكنه أدى إلى تضاد وعداوة لا تقبل المصالحة. وكلما تقدمت الأوضاع اشتدت المواجهات. وفي الأربعينيات لم يكن حزب تودة - سواء في اسمه أو برنامجه - حزباً شيوعياً وماركسيا - لينينيا، وكان برنامجه ديمقراطيًا، ويطالب بعدالة اجتماعيه على أساس السلطة البرلمانية، ولكن خلال الخمس السنوات وصلت الأمور إلى درجة من التدهور، ووقعت أحداث أذربيجان، وأصبح موقف حزب تودة حساساً؛ حيث تحول إلى الفكر الماركسي - اللينيني، وهذا غير مهم، وأمر يحدث في المجتمعات الحديثة، ولكن المهم أن حزب تودة تحول إلى حزب سري، وهيكل عسكري.

وفي أحداث أذربيجان شكل رئيس الوزراء قوام السلطنة حزباً تحت اسم الحزب الديمقراطي برئاسته، وفي مدة قصيرة، وهذه ظاهرة لا تحدث في المجتمعات الحديثة، فلا يُعين رئيس الوزراء ليشكل حزباً فيما بعد ويسميه الحزب الديمقراطي، ولذلك بمجرد سقوط حكومة قوام السلطنة انتهى الحزب.

في المجلس السادس عشر كانت مسألة النفط وما يتعلق بها... فمواجهة الجبهة الوطنية مع حكومة رزم آرا، حيث كان حزب تودة خارج المجلس، وكانت هناك أبحاث ومحاورات وادعاءات ومواجهات في المجلس، وكانت هناك خطب وإبداء للرأي، وبيان للخلافات، كل هذه كانت تشير إلى عداوة لا تقبل المصالحة، والمسألة هنا تكمن في أنه يجب إلغاء أحد الأطراف، وشكل القضية هو أن هناك جماعة خائنة وفاسدة وتخدم الاستعمار، وجماعة أخرى تعمل لمصلحة الشعب وخدمته، هذا النوع من المواجهات السياسية ليس جديداً وليس ديمقراطيًّا.

- **برزين:** اسمح لي بطرح سؤال، على عكس الرأي السائد بأن الثورة الدستورية كانت بداية لفكر جديد وتحول ديمقراطي، ألا يجب وضع قراءة جديدة للثورة الدستورية؟

- **كاتوزيان:** يجب النظر إلى الموضوع من الناحيتين: العملية والنظرية "الكلامية"، فقولنا دستورية كان جديداً، فهذا موضوع مهم؛ لأنه لماذا لم تكن الثورة الدستورية كالانتفاضات

التي قامت سابقاً ضد الأنظمة الدكتاتورية؟ وإذا تصورنا وجود سنة إدارة المجتمع، فهذا يعتبر نوعا من المشروعية، فكيف يمكن أن نقبل الغش والفوضى، فهل الثورة الدستورية تعتبر الأرضية لتقويت الفكر العقلاني لإدارة المجتمع؟ وإذا تصورنا أن المرحلة الثانية - التي تناولتها تدور حول ما طرحته سابقا، وبالتالي سيكون هناك طرف مستبد والطرف الآخر فوضوى؛ ومن هنا كيف نستطيع انتظار تحقيق القانون والحرية في فترة عدم الأمن في مرحلة المشروطية أو مرحلة ١٩٤١؟

- **برزين:** إذن كيف يمكن تبرير هذا التناقض؟ فنحن نقول إن في الثورة نوعا من الفكر يقوم مقام القيادة، ويعتقد بالسياسة الدستورية، ولكن نرى فيما بعد أنه يدافع عن العنف؟ كيف يمكن هذا التناقض؟

- **كاتوزيان:** التقليد الاجتماعي هي أنه إذا كان هناك نظام دكتاتوري وظالم وضعيف، فإن الشعب ينتفض ويقضي على هذا النظام، ويلغيه، ويأتي بنظام عادل، ولكنه دكتاتوري أيضا؛ فالدكتاتورية صفه مشتركة. وفي ثورة الدستور كانت المواجهات حول الدكتاتورية والقانون، وهذا اقتباس من أوروبا، فقد قالوا إننا لا نريد إسقاط هذا النظام لأنه ظالم، بل لأننا نريد أن تحل محله حكومة دستورية، وفيما بعد دار الحديث عن المؤسسات

المتعلقة ومنها وضع الدستور، الانتخابات، وتشكيل البرلمان، حيث انفتحت نافذة جديدة، وهذا على صعيد البحث والتحاور.

ولكن عندما حان الوقت لبقاء هذا المواضيع، توجه المجتمع باتجاه الأشياء التي اعتاد عليها، فالحرية معناها الاضطراب، وكل يفعل ما يريد، وقد حدث هذا هذه المرة أيضا.

فالاضطراب بدل أن يكون مركز قوة واحد ودكتاتوري، بات هناك عدة مراكز قوة دكتاتورية، وكانت دائماً في نزاع مع بعضها البعض، فبعد ثورة الدستور أصبح مفهوم القانون ضد القانون، والدستوري بات غير دستوري.

- **برزين:** إذن إذا أردنا أن نتعرف إلى مراحل فشل هذا المشروع، لا يجوز أن نقول إن العناصر التي كانت إلى جانب أيدولوجية الثورة لم يكونوا ذوي نفوذ، يعني الأفراد الذين كانوا يدركون أهمية الدستور وتطبيقه لم يستطيعوا تطبيق هذا الفكر، ويبدو أن عناصر القيادة لم تفهم الدستور، ولم تُدرك أنه إذا حاولت الاستفادة من العنف والقنابل فإن ذلك سيحدث في النهاية.

- **كاتوزيان:** هذه الأشياء توجد في كل ثورة؛ ففي المكان الذي تحصل فيه الثورة تزرع جماعات القنابل، وتحمل أخرى السلاح، وهنا يجب التأكيد على هذه المسائل بعد الثورة؛ فأنت بحالة ثورة، وضعت دستوراً، وقررت انتخابات وتشكيل

مجلس، وتحدثت عن الإصلاحات والحريات، أما السلوك فهو ذاك الذي اعتاد عليه المجتمع، ومن الصعوبة أن ندرك هل أن بعض القادة المثقفين أدركوا معاني الدستور والديمقراطية والبرلمان بشكل صحيح أم لا؟ ويمكن القول إن الثورة الدستورية لم تغير كثيراً في محاولات المجتمع وتقاليده. وبرأيي فإن السنوات بعد منتصف عام ١٩٤١ يمكن مقارنتها بالسنوات التي تلت الثورة الدستورية.

- برزين: يمكننا أن ننظر إلى هذه المسألة كما يلي: أن فشل المطالبين بالدستور في أوائل القرن العشرين في إيران سببه أن الجماعة المطالبة بالدستور كانت ضعيفة إلى درجة لم تستطع فيها السيطرة على الأوضاع، فقد كانوا أقلية على الصعيد السياسي، وكانت الظروف غير ملائمة لفكرهم لهذا فشلوا.

- كاتوزيان: في اعتقادي أن الرأيين جائزان، فعندما نعود إلى الخطب والمقالات لقادة الثورة الدستورية نرى أنهم لم يكونوا يدركون جيداً معنى الدستور والحرية، ولكن البعض كانوا يفهمون ذلك.

- برزين: نحن نستطيع القول إن الدكتاتورية سنّة اعتاد عليها المجتمع الإيراني، وبدون شرح الأسباب، نرى المجتمع يعيش ويعمل في هذا الإطار، ولكننا نريد تبديل هذه السنة بسنة

أخرى، ونحن نعتقد أنه ـ وحسب التحول التاريخي في القرن العشرين ـ فإن هذه السنة الدكتاتورية يجب أن تتحول إلى سنّة أخرى جديدة دستورية، ولكن ما هو المقياس التاريخي لانتقالنا من السنّة الدكتاتورية إلى السنّة غير الدكتاتورية؟ فنحن إذا تحركنا بسرعة، وإذا أطلقنا العنان للمجتمع دفعة واحدة، فسنعود إلى البلبلة والاضطراب والاقتتال حتى يظهر رجل قوي يهدئ الجميع، وإذا لم نطلق العنان للمجتمع بشكل كاف فإن الأوضاع ستؤول إلى الدكتاتورية، إذن ما هو ميزان الحركة من السنة الدكتاتورية إلى السنة اللادكتاتورية؟

- **كاتوزيان:** الميزان أو المقياس الذي نريد وضعه يجب أن يرتبط بإمكانيات المجتمع، ويجب أن نعلم أن إمكانية المجتمع السياسية ترتبط بالخبرة والثقافة والشعور السياسي، وترتبط بالإدراك الشعبي للمسؤوليات العامة، وأن الحريات لها مسؤولية، وترتبط بحجم العمل، ونوعه، ومقدار التقدم.

وفي الثورة الدستورية كانت هذه القضايا غير مُنظمة، فهل تعتقد أننا لقلة التجربة أسرفنا، وبشأن الثورة الدستورية تقدمنا كثيرا، ووضعنا دستوراً لم يكن مثله حتى في ألمانيا ولا النمسا، ومن الطبيعي أن تفشل هذه التجربة ويلحق الضرر بالعامة؛ (فالحجر الكبير علامة عدم الضرب).

والجواب الدقيق على هذه المسألة هو أن الحركة الموفقة هي التي تأخذ إمكانية الاستيعاب بعين الاعتبار؛ فالهدف هو أن لا يبقى المجتمع في مكانه، وأن يتحرك بقدر استطاعته.

- برزين: عندما يتم فتح المناخ السياسي تُعطى الإمكانية للقوى الأجنبية للنفوذ إلى المجتمع، المنافسة تصبح حرة، وقد كانت المسألة التي تثير قلق المعارضين هي مسألة النفوذ السياسي الأجنبي في المجتمع، وتهديد الاستقلال الوطني.

- كاتوزيان: طبعا، الاضطرابات ليست كلها واحدة؛ فالاضطرابات بعد منتصف عام ١٩٤١م لم تكن شبيهة بالاضطرابات التي حدثت زمان الدولة الصفوية، وعلى أية حال، ومهما كانت أسباب الاضطرابات، لابد أن يتسلط تيار وينهي تلك الاضطرابات. وفي بعض الأحيان كانت عناصر أجنبية ـ وبسبب مصالحها ـ تدعم جماعة ضد جماعة أخرى، وقد يطلب من جماعات أجنبية التدخل لوضع حد للمظالم، كما حدث زمان أبو الفضل السوري الذي كان حاكماً لخراسان (شمال أفغانستان وطاجيكستان وخراسان اليوم) والذي كان ظالماً، وينهب أموال الناس، وقد مارس الدكتاتورية إلى درجة أن معارضيه طلبوا مساعدة السلجوقيين، وعقدوا معهم اتفاقاً، وحتى ذلك الوقت كان السلجوقيون في تركيا وعند أطراف سيحون وجيحون، حيث

لم يكن مهمًا من يأتي للمساعدة، ففي البداية كان حضور الأتراك الذي تمخض عن الدولة العثمانية.

فمثلاً في مرحلة الأربعينيات لو لم يكن هناك اضطرابات ومواجهات إلغائية بين الأجنحة، ولو لم يكن اتهامات ومزايدات، ولو روعيت شرعية الجميع، ولو اعترف الجميع بحق البقاء والحياة للآخر، ولم تتهم الأجنحة بعضها البعض بالتجسس والفساد ـ فإن الانقلاب ما كان ليحدث، وبالتالي يتدخل الأجانب، وانتهى الأمر بالتالي إلى حكم دكتاتوري، وكذلك لولا الفوضى والضعف الداخلي لما تدخل الأجانب.

- برزين: إذن أنت تعتقد أنه لو كانت القوى السياسية وفية للإطار السياسي، ولم تعمل على إلغاء بعضها البعض، فلن تكون هناك إمكانية لتصبح المصالح الوطنية تحت سيطرة الأجنبي؟

- كاتوزيان: هذا ممكن، ويمكن أن يحدث في ظروف الحرب، أما في حالة السلام في المجتمع إذا لم توجد هناك اضطرابات فلن توجد ظروف إلغائية وإمكانية للدكتاتورية، سواء بمساعدة عناصر أجنبية أو دون تلك المساعدة، أما إذا وجدت اضطرابات فإنه عاجلاً أو آجلاً ستلغي القوى بعضها البعض، وسيصل جناح واحد إلى الحكم، وفي النهاية سيكون الحكم دكتاتوريًا، وله قاعدة اجتماعية.

- برزين: في الظروف التي يكون فيها المجتمع متخلفاً إلى هذا الحد من الناحية السياسية، ألا تكون الدكتاتورية أكثر واقعية من الناحية العملية؟

- **كاتوزيان:** يجب أن تنتبه إلى أن الدكتاتورية ـ حسب الاصطلاح الخارجي الذي لدينا ـ يمكن اعتبارها متطورة أكثر من الاستبداد؛ والمثال على ذلك نظام فرانكو في إسبانيا، الذي وصل إلى الحكم بعد مرحلة من الاضطرابات والمواجهات الإلغائية والحرب الداخلية، التي تدخلت فيها عناصر أجنبية، أي: ألمانيا وإيطاليا، واللتان دعمتا تيار فرانكو، والاتحاد السوفييتي الذي دعم المطالبين بالجمهورية، فنظام فرانكو الدكتاتوري ـ مقارنة بحكم رضا شاه أو محمد رضا شاه ـ أوجد نظاماً عمل على التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية، حيث تقدمت البلاد من الناحية السياسية، والمستوى المعيشي، والدخل الوطني.

وهنا توجد مشكلة؛ لأن الدكتاتورية تعترف بالاستبداد، وهي بذلك ملامة كثيراً. وفي الواقع كان حكم فرانكو قد اكتسب وصفا رديئاً في التاريخ، وكان يوصف بالفاشي، ومع ذلك فقد أنجز مهمته، وقاد فيها إسبانيا في مرحلة تاريخية.

أنا لا أرى بديلاً عن الديمقراطية والدكتاتورية؛ فالمجتمع قد يكون له إطار ديمقراطي وفي نفس الوقت له قوانين ونظم تنفيذ

بالقوة، ولـكن أحد مخـاطر الدكتـاتورية هو أن تتحـول إلى تيار استـبدادي. ويمكن القول إن هذا كان في بداية حكـم رضـا شاه، فبعد انقلاب عـام ١٩٢٠م تم القضاء على الاضطرابات، وشارك الجـميع بذلك، حـتى الأفـراد المطالبـون بالتـحـرير والمطالبـون بالدستور، والديمقراطـيون أمثال مصدق ومسـتوفي اللذين عارضا جمهورية رضا خان، وبعد ذلك ملكيـة رضا شاه، وكانا يحترمان أفـعـال هذا الرجل الذي قـضى علـى الاضطرابات خـلال بضع سنوات. وبعد ذلك تبدأ مرحلة الدكـتاتورية، ويتم إقصاء الأفراد المؤمنين بمجتمع منفـتح ديمقراطي، وكان هذا في السنوات الأولى لحكم رضا شـاه، وفي هذه المرحلة كان - ومـا زال - هناك نوع من المشـاركة من جـانب أفـراد أمـثال داور وتقي زاده وفـروغي وتيمـور تاش، وبعد مضي عدة سـنوات وصل النظام إلى مرحلة الاستـبداد، وأصـبح الحكم فـرديًّا؛ فهنـاك شخص واحد يُـقرر ويصمم. أما نقطة ضعف الاستبـداد فهي أنه عندما تحدث مشكلة ومواجهة، فالجميع ينسحبون ويبقى الحاكم وحده.

وكانت المرحلة بعـد أواسط عام ١٩٥٣ مرحلة دكـتاتورية، ولكن بعـد عـام ١٩٦٠حـدثت بعض المشـاكل بسـبب الضـعف الاقتصادي، وعـلاقات النظام بأمريكا والاتحاد السوفـييتي، حيث حدثت اشتباكات داخلية، وحكم الاستبداد مدة ٣ أو ٤ سنوات. من هنا فالنظام لم يعد دكتاتوريًّا، بل أصبح استبداديًّا؛ بسبب

لا مبالاته وتصرفاته الداخلية، ورغم القدرة المكرسة وغير العادية انهارت دفعة واحدة.

- برزين: دعنا نشير إلى مسألة الاستراتيجية، فأنا أعتقد أننا في حالة التحول من السنة الاستبدادية إلى غير الاستبدادية يجب الاختيار بين حالتين: **الأولى:** أن نعمل على انفتاح المجتمع بشكل عام، ونرفع القيود السياسية عن الجميع، وأن توفر للأفراد والقوى السياسية إمكانية دخول المسرح السياسي، وأن ينشطوا فيه، **والثانية:** أن نحافظ على حدود الجماعة الحاكمة، حتى في الظروف شبه الدكتاتورية، ولكن نعمل على تقوية المؤسسات داخل الجهاز السياسي، مثل تشجيع الأوساط السياسية للتحول إلى تيارات سياسية، ثم تتحول تلك التيارات إلى أحزاب، وتحدث منافسة بين الأحزاب، ولهذا فإن مرحلة التحول من حكم استبدادي إلى حكم غير استبدادي تتميز بأسلوبين في الاستراتيجية: الأول: أن يتم الاعتراف رسميًا بالحقوق السياسية لكافة أفراد المجتمع دفعة واحدة، وفي الاستراتيجية الثانية: لا يتم الاعتراف رسمياً بحقوق الجميع، أما حقوق رجال وطبقة الحكومة فيعترف بها رسمياً حتى يتم تكون المؤسسات والأجهزة السياسية، عند ذلك يتم الاعتراف تدريجياً ببقية أفراد المجتمع، ويجب معرفة أي الاستراتيجيتين ستكون أكثر نجاحا، ومقدار المخاطرة في كلتا الحالتين؛ فالإستراتيجية الأولى يمكن أن تؤدي إلى بلبلة، أما

في الثانية فإن النظام يمكن أن يكون استبداديًا مطلقاً، وأن يحول دون اتساع الحقوق في المجتمع المدني.

- **كاتوزيان:** مثل هذا السيناريو يمكن أن يكون موفقا شريطة أن لا يكون المجتمع ذا إثنيتين، أي أن لا يكون قسم مهم من المجتمع ـ سواء من الناحية القومية أو الطبقية أو الثقافية ـ خارج نطاق الشرعية الحكومية، وقد رأيت نموذجاً للمجتمع ذي العرقين، مثلاً المجتمع في إفريقيا الجنوبية في زمن النظام العنصري، فطبقا للدستور كان للبيض موقع شرعي، يبحثون، يختلفون، يرتأون، لا شيء ممنوع، أما الجماعة الأكبر ـ جماعة السود ـ كانت محرومة، ومثل هذا الوضع له عواقب وخيمة، فإذا أرادوا إيجاد نوع من النظام الديمقراطي القادر فإن الجميع يجب أن يشاركوا فيه. والأمر الذي تعاني منه مجتمعاتنا ـ دائماً ـ هو أن الطبقات والفعاليات الأكثر عدداً ونشاطا تبقى خارج نطاق الشرعية السياسية، وفي مثل هذا الوضع تكون إمكانية الاحتكاك كبيرة، وإمكانية التقدم قليلة، أما إذا أراد أي نوع من الديمقراطية القادرة المبنية على القانون التوفيقي، فيجب أن يكون ممثلا لكافة أفراد المجتمع.

وفي هذه الحالة يوجد الصراع، ففي إفريقيا الجنوبية توجد ديمقراطية وقوانين في جزيرة البيض، أما السود فخارج الجزيرة لا قدرة لهم، إلا إذا مارسوها بالقوة.

والخلاصة هـي أن النظام الديمقراطي ليس ضعيـفاً، والدول الديمقراطية في حدود قـوانين الدولة أقوى من الدول الدكتاتورية، ولكن شريطة أن يكون المجـتمع ديمقراطيـاً، يعني أن تكون الحرية توأم المسؤوليـة، وأن يراعي الشعب والتيارات السـياسية الحـقوق الأساسـية للجـميع، وإلا فـالنتيجـة ستكون دكـتاتورية كـما في المجـتمع الإيراني صـاحب السـوابق التاريـخيـة، والتي يمكن أن تتحول إلى نظام استبدادي، يعني كالمرحلة التي شاهدناها في هذا القرن.

- برزين: حضرة السيد كـاتوزيان، مع بالغ محبتي، أجبت على أسئلتنا، شكراً.

المراجع:

- Belloni, F. Faction Politics: Political Parties and Factionalism in Comparative Perspective,1978.
- Chang, Y. Factional and Coalition Politics in China: The Cultural Revolution and its Aftermath,1976.
- Gillespie, R. Factional Politics and Democratization, 1955
- Gillespie, R. The Spanish Socialist Party: A History of Factionalism,1989
- Gottick, T. Chinese Foreign Policy Factionalism and the Origin of the Strategic Triangle,1977.

- Greenfield, S. M. Patronage Networks, Factions, Political Parties in Brazilian Society,1968
-Karsh, E. Soviet Policy towards Syria 1976-1986: Factionalism and the Limits of Influence,1985..
- Khalaf, I. Arab Factional Politics and Social Differentiation in Palestine, 1988.
- Khalaf, I. Politics in Palestine: Arab Factionalism and Social Disintegration,1991.
- Lande, C. H. Leaders, Factions and Parties: The Structure of Philippine Politics,1965.
- Min, J. K. Political Development in Korea: A Study of Functionalism,1980.
- Monhapatra, J. K. Factional Politics in India,1985.
- Nagla, B. K. Factionalism, Politics and Social Structure,1984.
- Nam, K. The North Korean Communist Party Leadership (1945-1965),1974.

- Nathan, A. Peking Politics: 1918-1923, Factionalism and the Failure of Constitutionalism,1976.
- Quag Trung, T. Collective Leadership and Factionalism: An Essay of Ho Chi Minh's Legacy,1985.
- Teiwes, A. Politics at Mao's Court: GAO Gang and Party Factionalism in Early 1950s,1990.
Tetallack, J. K. Reformist Conservatism and Political M bilization, 1983.